

**THE BOOK WAS
DRENCHED**

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_190370

UNIVERSAL
LIBRARY

الواسطه

بين المخلوق والمحق

(ويليه)

رفع الملام

عن الأئمة الأعلام

كلاما

لشيخ الاسلام تقي الدين

الامام أبي العباس احمد بن تيمية

« المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية »

١٩
{ طبعة مطبعة الآداب والمؤيد بمصر سنة ١٣١٨ هجرية }

الواسطه

بين المخلوق والمحق

(ويليه)

رفع الملام

عن الائمة الاعلام

كلامها

لشيخ الاسلام تقي الدين

الامام أبي العباس احمد بن تيمية

« المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية »

{ طبع بمطبعة الآداب والمؤيد بمصر سنة ١٣١٨ هجرية }

ترجمته

الامام أبي العباس أحمد بن تيمية الحنبلي رحمه الله مخصصة من كتاب (جلاء الدينين . في محاكمة الاحدين) للعلامة خير الدين الشهير بابن الآلولى . ومن كتاب « القول الحلى » في ترجمة الشيخ تقي الدين ابن تيمية الحنبلى « للعلامة المحدث السيد صفى الدين الحنفى البخارى . وما ذكره العلامة الشيخ أبو بكر بن محمد المكي الحنبلى السلفى فى الكتاب الاول مانحه .

هو شيخ الاسلام . وحافظ الانام المجتهد فى الاحكام . تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن الحضر بن محمد بن تيمية الحرانى الحنبلى . وفى تاريخ أربل أن جده مثل عن اسم تيمية فأجاب أن جده حج وكانت امراته حاملا فلما كان بتياء بلدة قرب تبوك رأى جارية حسنة الوجه قد خرجت من خباء فلما رجع وجد امرأته قد وضعت جارية فلما رفعوها اليه قال يا تيمية يا تيمية يعنى أنها تشبه التي رآها بتياء فسمى بها اه وقد ولد بحران يوم الاثنين عاشر ربيع الاول سنة احدى وستين وستمائة وقدم به والده وباخويه عند استيلاء التتار على البلاد الى دمشق سنة سبع وستين وستمائة فاخذ الفقه والاصول عن والده وسمع عن خلق كثيرين منهم الشيخ شمس الدين والشيخ زين الدين بن المنجا والمجد بن عساكر وقرأ العربية على ابن عبد القوي ثم أخذ كتاب سيويه فتأمله وفهمه وعنى بالحديث وسمع الكتب الستة والمسند مرات وأقبل على تفسير القرآن الكريم فبرز فيه وأحكم أصول الفقه والفرائض والحساب والجبر والمقابلة وغير ذلك من سائر العلوم ونظر فى الكلام والفلسفة وبرز فى ذلك على أهله ورد على رؤسائهم وأكابرهم

ومهر في هذه الفضائل وتأهل للفتوي والتدريس وله دون العشرين سنة وتضلع في علم الحديث وحفظه حتي قالوا ان كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فهو ليس بحديث وأمدده الله تعالى بكثرة الكتب وسرعة الحفظ وقوة الادراك والفهم وبطى النسيان حتي قال غير واحد انه لم يكن يحفظ شيئاً فينساه . والف في أغلب العلوم التأليفات العديدة . وصنف التصانيف المفيدة . في التفسير والفقه والاصول والحديث والكلام والردود على الفرق الضالة والمبتدعة وله الفتاوي المفصلة . وحل المسائل المعضلة

ومن تصانيفه التي تبلغ ثلاثمائة تصنيف (تعارض العقل والنقل) أربع مجلدات . والجواب الصحيح رد على النصارى أربع مجلدات . وشرح عقيدة الاصفهاني مجلد . والرد على الفلاسفة أربع مجلدات . وكتاب اثبات المبادئ والرد على ابن سينا . وكتاب ثبوت النبوات عقلاً ونقلًا والمعجزات والكرامات وكتاب اثبات الصفات مجلد . وكتاب العرش . وكتاب « رفع الملام عن الأئمة الاعلام » وكتاب الرد على الامامية رد على ابن المطهر الحلي في مجلدين كبيرين . وكتاب الرد على القدرية وكتاب الرد على الاتحادية والحلولية . وكتاب في فضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما على غيرهما . وكتاب تفضيل الأئمة الاربعة . وكتاب شرح العمدة في الفقه أربع مجلدات . وكتاب الدرر المضية . في فتاوي ابن تيمية . وكتاب المناسك الكبير والصغير . والصارم السلول . على من سب الرسول وكتاب في الطلاق . وكتاب في خلق الافعال . والرسالة البغدادية وكتاب التحفة المراقية . وكتاب اصلاح الراعي والرعية . وكتاب في الرد على تأسيس التقديس للرازي في سبع مجلدات : وكتاب في الرد على المنطق . وكتاب الفرقان . وكتاب منهاج السنة النبوية . وكتاب الاستقامة في مجلدين وغير ذلك .

قال الذهبي «وما أبعد أن تصانيفه إلى الآن تبلغ خمسمائة مجلد وترجمه في
معجم شيوخه بترجمة طويلة منها قوله . شيخنا وشيخ الاسلام وفريد المصر
علما ومعرفة وشجاعة وذكاء وتنوير الهيا وكرما ونصحا للأمة وأمرأ بالمعروف
ونهيها عن المنكر سمع الحديث وأكثر بنفسه من طلبه وكتابه وخرج ونظر
في الرجال والطبقات وحصل ما لم يحصله غيره وبرع في تفسير القرآن وغاص
في دقائق معانيه بطبع سيال . وخطروا قدامي مواضع الاشكال مبال . واستنبط
منه أشياء لم يسبق إليها وبرع في الحديث وحفظه فقل من يحفظ ما يحفظه من
الحديث مع شدة استحضاره له وقت الدليل وفاق الناس في معرفة الفقه
واختلاف المذاهب وفتاوى الصحابة والتابعين وأتقن العربية أصولا وفروعا
ونظر في العقليات وعرف أفعال المتكلمين ورد عليهم ونبه على خطيئهم وحذر
منهم وذعر السنة بأوضح حجج وأبهر براهين . وأودى في ذات الله تعالى
من المخالفين . وأخيف في نصر السنة المحفوظة حتي أعلى الله تعالى مناره وجمع
قلوب أهل التقوي على محبته والدعاء له وكبت أعداءه وهدى به رجلا كثيرة
من أهل الملل والنحل وجبل قلوب الملوك والأمراء على الانقياد له غالبا وعلى
طاعته وأحياه الشام بل الاسلام بمدائن كاد ينثلم خصوصاً في كائنة التار وهو أكبر
من أن ينبه على سيرته مثلي فلو حلقت بين الركن والمقام أني مارأيت بعيني مثله
وأنه مارأي مثل نفسه لما حدثت انتهى

وقال الحافظ ابن كثير . وفي رجب سنة سبعمائة وأربع راح الشيخ تقي
الدين بن تيمية إلى مسجد النارج وأمر أصحابه وتلاميذه بقطع صخرة كانت
هناك بنهر قلو ط تزار وينذر لها فقطمها وأراح المسلمين منها ومن الشرك بها
فأزال عن المسلمين شبهة كان شرها عظيما وبهذا وأمثاله أبرز والله المداوة

وكذلك بكلامه في ابن عربي وأتباعه فحسد وعودي ومع هذا لا تأخذه في الله لومة لائم ولم يبال بمن عاداه ولم يصلوا اليه بمكرهه وأكثر ما نالوا منه الحبس مع أنه لم ينقطع في بحث لا بعصر ولا بالشام ولم توجه لهم عليه ما يشين وإنما اخذوه وحبسوه بالخاء كما سيأتي اه قيل ومن جملة أسباب حبسه خوفهم انه ربما يدعى ويطلب الامارة فلقى اعداؤه عليه طريقا من ذلك. فحسنا للأمراء حبسه لسد تلك المسالك

وقال ابن الوردي في تاريخه وقد عاصره ورآه وكان له خبرة تامة بالرجال وجرحهم وتعليقهم وطبقاتهم ومعرفة بفنون الحديث مع حفظه لمتونه الذي انفرد به وهو عجيب في استحضاره واستخراج الحجج منه واليه انتهى في عزوه الى الكتب الستة والمسند بحيث يصدق عليه أن يقال كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بمحدث ولكن الاحاطة لله تعالى غير انه يفتر فيه من بحر وغيره من الأئمة يفتر فون من السواقي وأما التفسير فسلم اليه . وكان يكتب في اليوم واليلة من التفسير أو من الفقه أو من الاصلين أو من الرد على الفلاسفة نحو ما من أربعة كراريس. وله التأليف العظيمة في كثير من العلوم وما يبعد أن تأليفه تبلغ خمسمائة مجلد وله الباع الطويل في معرفة مذاهب الصعابة والتابعين قل أن يتكلم في مسألة الا ويذكر فيها مذاهب الاربعة . وقد خالف الاربعة في مسائل معروفة وصنف فيها واحتج لها بالكتاب والسنة وبقي سنين يفتي بما قام الدليل عنده ولقد نصر السنة المحضة والطريقة السلفية وكان دائم الاتيهال كثير الاستماعة قوتي التوكل ثابت الجاش له أو راد وأذكار يدعيها لا يداهن ولا يحابي محبوبا عند العلماء والصلحاء والأمراء والتجار والكبراء وصار بينه وبين بعض معاصريه وقعات مصرية وشامية لبعض

مسائل أفتى فيها بما قامت عنده الأدلة الشرعية واجتمع بالسلطان محمود غازان السفالك القتال وتكلم معه بكلام خشن ولم يبهه وطلب منه الدعاء فرفع يديه ودعا دعاء منصف أكثره عليه وغازان يؤمن على دعائه انتهى ملخصاً وأطال في ترجمته

ونقل في الشذرات عن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد وقد سئل عن الشيخ بن تيمية بعد اجتماعه به كيف رأيته قال رأيته رجلاً سائر العلوم بين عينيه يأخذ ما شاء منها ويترك ما شاء فقليل له فلم لا تتناظران قال لانه يحب الكلام وأحب السكوت

وقال ابن مفلح في طبقاته. كتب العلامة تقي الدين السبكي الى الحافظ الذهبي في أمر الشيخ تقي الدين بن تيمية ما نصه . فالملوك يتحقق قدره وزخارة بحجره وتوسعته في العلوم الشرعية والعقلية وفرط ذكائه واجتهاده وأنه بلغ في ذلك كل المبلغ الذي يتجاوز الوصف. والملوك يقول ذلك دائماً وقدره في نفسي أكبر من ذلك وأجل مع ما جمعه الله تعالى له من الزهادة والورع والديانة ونصرة الحق والقيام فيه لا لمرض سواه وجريه على سنن السلف وأخذه من ذلك بالماخذ الاوفى وغرابة مثله في هذا الزمان بل في ازمان اه وقد ترجمته علماء المذاهب للعاصرون له وغيرهم بتراجم مفصلة وأثنوا عليه بالثناء الحسن وذكروا له كرامات عديدة ومواظبة على الطاعات والعبادات وتجنباً عن البدع وشدة اتباع السنن وطريق السلف الصالح وأنه لم يتزوج حتى مات

وكان أبيض اللون أسود الرأس واللحية قليل الشيب شعره الى شحمتي أذنيه عيناه لسانان ناطقان ربعة من الرجال بعيد ما بين المنكبين جهوري الصوت

وقد ذكر نبذة من اختياراته العلامة ابن رجب المتوفى سنة سبعمائة وخمس
وتسعين في طبقاته وفصل أيضاً سيرته وأحواله والثناء عليه

وقد توفى سنة سبعمائة وثمان وعشرين سحر ليلة الاثنين عاشر ذي
القعدة الحرام في السجن فأخرج الي جامع دمشق فصلوا عليه فكان يوماً
مشهوداً لم يمهّد في دمشق مثله وبكى الناس بكاءً شديداً وبُركوا بماء غسله
واشتد الزحام على نعشه ودفن بمقابر الصوفية بعد أن صلوا عليه صريراً وحزر
من حضر جنازته من الرجال بمائتي ألف ومن النساء بخمسة عشر ألفاً وختمت
له ختمات كثيرة ورثي بقصائد بليغة منها قصيدة الشيخ عمر بن الوردى وهي

عنا في عرضه قوم سلاط	لهم من نثر جوهره التقات
تقى الدين أحمد خير حبر	خروق المضلات به تخاط
توفى وهو محبوب فريد	وليس له الى الدنيا انبساط
ولو حضروه حين قضى لألقوا	ملائكة النعيم به أحاطوا
قضى نجبا وليس له قرين	ولا لنظيره ألف التقات
قضى في علمه أضحى فريدا	وحلّ المشكلات به يناط
وكان الى التي يدعو البرايا	وينهي فرقة فسقوا ولاطوا
وكان الجن تفرق من سطاء	بوعظ للقلوب هو السياط
فيا لله ما قد ضم لحد	ويا لله ما غطى البلاط
م حسدوه لما لم ينالوا	مناقبه فقد مكروا وشاطوا
وكانوا عن طرائقه كسالي	ولكن في أذاه لهم نشاط
وحبس الدر في الاصداف نغر	وعند الشيخ في السجن اغتباط
بآل الماشمي له اقتداء	فقد ذاقوا المنون ولم يواطوا

بنو تيمية كانوا فبانوا نجوم العلم أدركها انهباط
ولكن يا ندامة حابسيه فشك الشرك كان به يماط
ويا فرح اليهود بما فعلتم فان الضد يجبه الخباط
ألم يك فيكم رجل رشيد يري سجن الامام فيستشاط
امام لا ولاية كان يرجو ولا وقف عليه ولا رباط
ولا جاراكم في كسب مال ولم يهد له بكم اختلاط
قيم سجتهم وغطتوه أما لجزا أذيته اشتراط
وسجن الشيخ لا يرضاه مثلي فيه لقدر مثلكم انحطاط
أما والله لو لا كنتم سرى وخوف الشر لانحل الرباط
وكنتم أقول ما عندي ولكن باهل العلم ما حسن اشتطاط
فأأحد الى الانصاف يدعو وكل في هواء له انخرط
سيظهر قصدكم يا حابسيه وننبشكم اذا نصب الصراط
فها هو مات عنكم واسترحتم فباطوا ما أردتم أن تماطوا
وحلوا واعتقدوا من غير رد عليكم وانطوي ذاك البساط

وفي الكتاب الثاني بعد ذكر نسبه مانصه « ولد رحمه الله تعالى في عاشر
ربيع الاول سنة احدى وستين وستمائة وقرأ القرآن والفقه وناظر واستدل
وهو دون البلوغ وبرع في التفسير وأفتي ودرس وله نحو العشرين وصنف
التصانيف وصار من اكابر العلماء في حياة شيوخه . له المصنفات الكبار التي
سارت بها الركبان ولعل تصانيفه في هذا الوقت تكون أربعة آلاف كراسة
واكثر وفسر كتاب الله تعالى مدة سنين . وكان يتوقد ذكاء وسمع من الحديث
اكثره . وشيوخه اكثر من مائتي شيخ ومعرفة بالتفسير اليها المتبهي وحفظ

الحديث ورجاله وصحته وسقمه فلا يلحق فيه . وأما نقله للفقه ومذاهب الصحابة والتابعين فضلا عن المذاهب الاربعة فليس له فيه نظير . وأما معرفته بالمثل والنحل فلا أعلم له فيها نظيرا ويدرى جملة صالحة من اللغة العربية وعربيته قوية جدا . وأما معرفته بالتفسير والتاريخ فمجب عجب اه ملخصا من كلام شيخ الاسلام أبي عبد الله الذهبي فيما نقله عنه الحافظ الكبير ابن ناصر الدين الدمشقي الشافعي

وفيه أيضا نقلا عن قاضي القضاة عبد الله التهنتي الحنفي . ان الشيخ تقي الدين بن تيمية كان على ما نقل الينا من الذين عاشروه وما اطلعنا عليه من كلام تلميذه ابن قيم الجوزية الذي سارت تصانيفه في الآفاق عالما معتنيا مقلا من الدنيا معرضا عنها متمكنا من إقامة الأدلة على الخصوم وحافظا للسنة عارفا بطرقها عارفا بالاصلين أصول الدين وأصول الفقه قادرا على الاستنباط في تخرج المعاني لاتأخذه في الله لومة لائم على أهل البدع المجسمة والحلولية والمعتزلة والروافض وغيرهم قال فمن كان متصفا بهذه الاوصاف كيف لا يلقب بشيخ الاسلام بأي معنى أريد منه . قال وإنما قام عليه بعض العلماء في مسألتى الزيارة والطلاق وقضية من قام عليه مشهودة والمسألتان المذكورتان ليستا من أصول الاديان وإنما هما من فروع الشريعة التي أجمع العلماء على أن المخطئ فيها مجتهدا يثاب لا يكفر ولا يفسق الى آخر ما قال .

وقال شيخ الاسلام العيني الحنفي . ومما أي المنكرون على ابن تيمية رحمه الله الآ صلق بقطع سلقع والمكفر منهم صلعة بن قلمة . وهيان بن بيان . وهي بن بي . وضل بن ضل . وضلال بن التلال .

ومن الشائع المستفيض أن الشيخ الامام العالم العلامة تقي الدين بن تيمية

من شم عرائين الافاضل ومن جم براهيم الامثل . قال وهو الذاب عن الدين . طعن الزنادقة والملحدون . والنافذ للمرويات عن النبي سيد المرسلين . وللمأثورات عن الصحابة والتابعين . فمن قال انه كافر فهو كافر حقيقة . ومن نسب الى الزندقة فهو زنديق . وكيف ذلك وقد سارت تصانيفه الى الآفاق وليس فيها شيء يدل على الزيغ والشقاق ولكن بحثه فيما صدر عنه في مسائل الزيارة والطلاق . عن الاجتهاد سائق بالاتفاق . والمجتهد في الحالين ماجور ومثاب . وليس فيه شيء مما يذم أو يعاب . قال ولا ريب انه كان شيخا لجماعة من علماء الاسلام . ولتلامذة من فقهاء الانام . فاذا كان كذلك كيف لا يطلق عليه شيخ الاسلام . لان من كان شيخا للمسلمين يكون شيخا للاسلام اهـ

وقال الثالث مانصه . انه مما شاع وذاع . وملا الاسماع والبقاع . حال هذا المؤلف الامام شيخ الاسلام . ومن كان له طول باع . وسعة اطلاع . عرف حقيقة الحال . وما كل ما يلم يقال . وقد جرت عادة الله فيمن أراد أن يجعل له لسان صدق في الآخرين . أن يمنحه بشيء من كلام الحاسدين . وكان هذا المؤلف شيخ الاسلام كثيرا ما ينشد شعرا

لو لم تكن لي في القلوب مهابة لم يطعن الاعداء في ويقدحوا
كلايث لما هيب حط له الزبي وعوت لهيبته الكلاب النبح
يرمونني شزر الميون لاني غلست في طلب العلاء وصبحوا
ولو أمكنت الفرصة لاملت جزأ في فهرست أسماء من ترجمه ومن
نافع عنه ومن مدحه ومن آخرهم السيوطي والسخاوي والعلامة الشيخ مثلا
على القاري الحنفي رد على شيخه ابن حجر المكي في شرح الشامل وقال فيه
« ومن طالع شرح منازل السائرين تبين له أنهما أي ابن تيمية وتلميذه ابن القيم

كانا من اكابر اهل السنة والجماعة ومن أولياء هذه الامة . وكذلك رد عليه العلامة
الشبرا ملسي الشافعي في حاشيته على الفتاوى الحديثة وكذلك الشيخ ابراهيم
الكوراني المدني والشيخ سليمان الكردي المدني الشافعي . ولقد أجاد العلامة
صفي الدين البخاري الحنفي نزيل نابلس تلميذ العلامة السيد محمد مرتضى
الزبيدي في كتابه « القول الجلي » في ترجمة ابن تيمية الحنبلي . . ولقد أجاد
العلامة محمد التافلاني مفتي الحنفية بالقدس في تقييده عليه قال فيه . وقد أثنى
عليه جمهور معاصريه . وجمهور من تأخر عنه وكانوا خير ناصريه . وهم ثقات
صيافة حفاظ . عريضهم في النقد دونه عريف عكاظ . وطعن فيه بعض
معاصريه بسبب أمور أشاعها لخط نفسه . أو لاجل الممارسة التي لا ينجو من
سمها الا من قد كل في قدسه . تخلف من بعدهم مقدمهم في الطعن فتجاوز
فيه الحد . ورماء بظانهم موجبة للتمزير والحد . وقرط عليه أيضا العلامة
الشيخ عبد الرحمن الشافعي الدمشقي الشير الكزبري شيخ شايخنا ولسنا
نذكر كلام مثل الذهبي والبرزالي والمزي وابن كثير لانه يكتفي تلقينهم عنه مدحا
ولقد أنصف الشيخ ابن الوردي حيث قال في كتاب « خبر المبتدا » عند
ذكر رحله الى دمشق . وترك التمسب والحمية . وحضرت مجالس ابن تيمية
فاذا هو بيت القصيدة . وأول الحريدة . علماء زمانه فلك هو قطبه . وجسم هو
قلبه . يزيد عليهم زيادة الشمس على البدر . والبحر على القطر . بحث يوما بين
يديه فاصبت المعني قبل عيني وكناني فقلت .

ان ابن تيمية في * كل العلوم أوحده * أحيت دين أحمد * وشرعه يا أحمد
وقد ترجم له في تاريخه وراثه بالقصيدة الطائفة التي جرت مجرى المثل
قال العلامة ابن شاكر في فوات الوفيات مانعه . قرأت بخط الشيخ

كمال الدين أيضا يعني ابن الزمكاني على كتاب « رفع الملام » عن الاثمة
 الاعلام . « تأليف الشيخ الامام العالم العلامة الاوحد الحافظ المجتهد الزاهد العابد
 اقدمو امام الاثمة . قدوة الامة . علامة العلماء . وارث الانبياء . آخر المجتهدين .
 أو حد علماء الدين . بركة الاسلام . حجة الاعلام . برهان المتكلمين . قانع
 المبتدعين . محيي السنة . ومن عظمت به لله علينا المنة . وقامت به على أعدائه
 الحجة . واستبانت بركته وهدية المحجة . تقى الدين أبي المباس أحمد بن عبد
 الحليم بن عبد السلام بن تيمية أعلى الله مناره . وشيد به من الدين أركانه
 ماذا يقول الواصفون له وصفاته جلّت عن الحصر
 هو حجة لله قاهرة هو بيننا أعجوبة الدهر
 هو آية في الخلق ظاهرة أنوارها أربت على التجر

وقد أشار الى ذلك أيضا العلامة الحافظ محمود العيني في تقرّظه على
 الرد الوافر وقال فيه أيضا بكأريته وذكره في القول الجلي ما نصه بمد كلام بليغ
 وقد سارت تصانيفه الى الآفاق . وليس فيها شيء مما يدل على الزينغ
 والشقاق . ولم يكن يحته فيما صدر عنه في مسألتى الزيارة والطلاق . الا عن
 اجتهاد سائق بالاتفاق . والمجتهد في الحالين مأجور ومثاب . وليس فيه شيء مما
 يلام أو يباب . اهـ وقد أطال هذا الحافظ العيني في ترجمته في تاريخه وكذلك
 العلامة الصفدي في تاريخه المسمى « بعنوان النصر » في أعيان مصر » وراثه
 بقصيدة مطلعها .

ان ابن تيمية لما قفى ضاق باهل العلم رحب القضا
 وكذلك العلامة امام البلاغة أحمد بن فضل الله العمري أطال في ترجمته في
 تاريخه « مسالك الابصار » في ممالك الامصار » بمبارات بارعة وراثه بقصيدة

فاقة مطلبها

أهكذا بالدياجي يحجب القمر ومحبس النوء حتى يذهب المطر
وكذا العلامة ابن حجر المسقلاني في « الدرر الكامنة » في أهل المائة

الثامنة »

وليعلم أن الحنابلة كلهم متفقون على محبة هذا الشيخ وله معظومون .
وهم لله بذلك يدينون المتقدمون منهم والتأخرون . وإذا أطلقوا شيخ الاسلام
فأياه يمتنون . وبمثل اختياراته يمتنون . حتى قال صاحب الاقتناع في خطبته
ما نصه . ومرادى بالشيخ شيخ الاسلام بحر العلوم أحمد بن تيمية اه وهذا
آخر الاصحاب الشيخ محمد بن حميد الشرقي مفتي الحنابلة بمكة المشرفة غفر
الله لنا وله . ولا زالت الرحمة عليه نازله . قد كتب شيئا كثيرا بخطه في مناقب
هذا الشيخ الامام . ورسم بان يجعله جامعا مانعا في ذلك المرام . فلقد تيمت
الحنابلة بموته . وفقت عين الادب بغوته . وقد آلت الحنابلة في ذلك قديما
وحديثا . فمنهم تلميذ المؤلف شيخ الاسلام الحافظ ابن عبد الهادي صاحب
المحرر له « المعقود الدرية » في نحو خمسة عشر كراسا . والشيخ مرعي صاحب
الفاية والدليل له « الكواكب السنية » اه باختصار





الواسطه

بين الخلق والحق

لشيخ الاسلام تقي الدين أبي العباس
احمد بن نعيمه
رحمه الله تعالى

{ طبع بمطبعة الآداب بمصر سنة ١٣١٨ }

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿مسئلة﴾ في رجلين تناظرا فقال أحدهما لا بد لنا من واسطة بيننا وبين الله
فأنا لا نقدر أن نصل اليه بنير ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين. إن أراد بذلك أنه لا بد من واسطة تبليغنا
أمر الله فهذا حق فإن الخلق لا يعلمون ما يحبه الله ويرضاه وما أمر به وما
نهى عنه وما أعد له لاولياته من كرامته وما وعده أعداءه من عذابه ولا
يمرفون ما يستحقه الله تعالى من أسمائه الحسنى وصفاته العليا التي تعجز العقول
عن معرفتها وأمثال ذلك الآ بالرسل الذين أرسلهم الله الى عباده

فالؤمنون بالرسل المتبعون لهم هم المهتدون الذين يقرّبهم لديه زانق
ويرفع درجاتهم ويكرمهم في الدنيا والآخرة

وأما المخالفون للرسل فأنهم مملونون وهم عن ربهم ضالون محجوبون
قال تعالى «يا بني آدم إنا يآينكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي فمن اتقى
وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا
عنها أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون»

وقال تعالى «فأما يآينكم مني هدي فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى
ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى
قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها
وكذلك اليوم تنسى»

قال ابن عباس تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة

وقال تعالى عن أهل النار « كلما ألقوا فيها فوج سألهم خزنها ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنتم إلا في ضلال كبير »

وقال تعالى « وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها وقال لهم خزنها ألم يأتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا بلى ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين » وقال تعالى « وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين فمن آمن وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والذين كذبوا بآياتنا يمسمهم العذاب بما كانوا يفسقون »

وقال تعالى « أنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والاسباط وعيسى وأيوب ويونس وهرون وسليمان وآتينا داود زبوراً ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل ورسلاً لم نقصصهم عليك وكلم الله موسى تكليماً رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » ومثل هذا في القرآن كثير

وهذا مما أجمع عليه جميع أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى فأنهم يثبتون الوسائط بين الله وبين عباده وهم الرسل الذين بلنوا عن الله أمره وخبره

قال تعالى « الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس » . ومن أنكر هذه الوسائط فهو كافر باجماع أهل الملل

والسور التي أنزلها الله بمكة مثل الانعام والاعراف وذوات الر « و » حم «
 و » طس « ونحو ذلك هي متضمنة لاصول الدين كالإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر
 وقد قص الله قصص الكفار الذين كذبوا الرسل وكيف أهلكهم ونصر
 رسله والذين آمنوا

قال تعالى « ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون وان
 جندنا لهم الغالبون »

وقال « انا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد »
 فهذه الوسائط تطاع وتطيع ويتقدي بها كما قال تعالى « وما أرسلنا من
 رسول الا ليطاع باذن الله »

وقال تعالى « من يطع الرسول فقد اطاع الله » وقال تعالى « قل ان كنتم
 تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله »

وقال « فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه
 أولئك هم المفلحون »

وقال تعالى « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله
 واليوم الآخر وذكر الله كثيراً »

وان أراد بالواسطة انه لا بد من واسطة في جلب المنافع ودفع المضار مثل
 أن يكون واسطة في رزق العباد ونصرهم وهداهم يسألونه ذلك ويرجون اليه
 فيه فهذا من أعظم الشرك الذي كفر الله به المشركين حيث اتخذوا من دون
 الله أولياء وشفعاء يحتجبون بهم المنافع ويحتجبون المضار لكن الشفاعة لمن
 يأذن الله له فيها حتي قال الله « الذي خلق السموات والارض وما بينهما في ستة
 أيام ثم استوى على العرش مالكم من دونه من ولي ولا شفيع أفلا تتذكرون »

وقال تمالي « وأنذره الذين يخافون أن يحشروا الي ربهم ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع »

وقال « قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون الي ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا »

وقال « قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وما لهم فيها من شرك وما له منهم من ظهير ولا تنفع الشفاعة عنده الا لمن أذن له »

وقالت طائفة من السلف كان أقوام يدعون المسيح والعزيز والملائكة فينب الله لهم أن الملائكة والانباء لا يملكون كشف الضر عنهم ولا تحويلا وانهم يتقربون الي الله ويرجون رحمته ويخافون عذابه

وقال تمالي « ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد اذ أنتم مسلمون »

فين سبحانه أن اتخذ الملائكة والنبيين أربابا كفر فن جعل الملائكة والانباء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكرب وسد الساقات فهو كافر باجماع المسلمين

وقد قال تمالي « وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشتمون إلا لمن

ارتضي وهم من خشيته مشفقون ومن يقل منهم ابى اله من دونه فذلك
نجزيه جهنم كذلك نجزي الظالمين »

وقال تعالى « لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون
ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم اليه جميعاً »

وقال تعالى « وقالوا اتخذ الرحمن ولداً لقد جئتم شيئاً إداً تكاد السموات
تتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هداً أن دعوا للرحمن ولداً وما ينبي
للرحمن أن يتخذ ولداً إن كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبداً
لقد أحصاهم وعدّهم عدداً واكلهم آتية يوم القيامة فردا »

وقال تعالى « ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون
هولاء شفعاؤنا عند الله قل أننبؤن الله بما لا يعلم في السموات ولا في الارض
سبحانه وتعالى عما يشركون »

وقال تعالى « وكم من ملك في السموات لا تنفي شفاعتهم شيئاً الا من بعد
أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى »

وقال تعالى « من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه »

وقال تعالى « وإن يمسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وإن يردك
بخير فلا راد لفضله »

وقال تعالى « ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك
فلا مرسل له من بعده »

وقال تعالى « قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله إن أرادني الله بضر هل
هن كاشفات ضرره أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته قل حسبي الله
عليه توكل المتوكلون » ومثل هذا كثير في القرآن * ومن سوى الانبياء من

• شايخ الدلم والدين فن أثبتهم وسائط بين الرسول وامته يلبثونهم ويعلمونهم
و يؤدبونهم ويقتدون بهم فقد أصاب في ذلك

وهؤلاء اذا اجمعوا فاجأهم حجة قاطمة لا يجتزمون على ضلالة وان تنازعوا
في شيء رده الى الله والرسول اذا الواحد منهم ليس بمعصوم على الاطلاق بل
كل أحد من الناس يؤخذ من كلامه ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم
(وقد قال) النبي صلى الله عليه وسلم للماء ورثة الانبياء • فان الانبياء لم يورثوا
ديناراً ولا درهما وإنما ورثوا الدلم فن أخذه فقد أخذ بخط وافر .

وان اثبتهم وسائط بين الله وبين خلقه كالحجاب الذي بين الملك ورعيته
بحيث يكونون هم يرفعون الى الله حوائج خلقه . فالله انما يهدي عباده ويرزقهم
بتوسطهم . فالخلق يسألونهم وهم يسألون الله كما ان الوسائط عند الملوك
يسألون الملوك الحوائج للناس لقربهم منهم والناس يسألونهم أدبا منهم ان
يباشروا سؤال الملك أو لان طلبهم من الوسائط انفع لهم من طلبهم من الملك
لكونهم أقرب الى الملك من الطالب للحوائج فن أثبتهم وسائط على هذا
الوجه فهو كافر مشرك يجب ان يستتاب فان تاب والا قتل وهؤلاء مشبهون
لله شبهوا المخلوق بالخالق وجعلوا لله أندادا

وفي القرآن من الرد على هؤلاء ما لم تتسع له هذه الفتوى فان الوسائط
التي بين الملوك وبين الناس يكونون على أحد وجوه ثلاثة .

إما لاخبارهم من احوال الناس بما لا يعرفونه . ومن قال ان الله لا يعلم
احوال عباده حتي يخبره بتلك بعض الملائكة أو الانبياء او غيرهم فهو كافر
بل هو سبحانه يعلم السر وأخفى لا تخفى عليه خافية في الارض ولا في السماء
وهو السميع البصير

يسمع ضجيج الاصوات باختلاف اللغات على تفتن الحاجات. لا يشغله
سمع عن سمع ولا تملطه المسائل ولا يتبرم بالخالح الملحين
الوجه الثاني ان يكون الملك عاجزا عن تدبير رعيته ودفع اعدائه الا
باعدان يعينونه فلا بد له من أنصار واعوان لئله وعجزه والله سبحانه ليس
له ظهير ولا ولي من الدل قال تعالى « قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله
لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وما لهم فيهما من شرك
وما لهم منهم من ظهير »

وقال تعالى « وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك
ولم يكن له ولي من الدل وكبره تكبيرا »

وكل ما في الوجود من الاسباب فهو خالقه وربّه ومليكه فهو الغنى عن
كل ماسواه وكل ماسواه فقير اليه بخلاف الملوك المحتاجين الى ظهورهم وهم
في الحقيقة شركاؤهم في الملك والله تعالى ليس له شريك في الملك بل لا اله
الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

والوجه الثالث ان يكون الملك ليس مريداً لنفع رعيته والاحسان
اليهم ورحمتهم الا بمحرك يحركه من خارج فاذا خاطب الملك من ينصحه
ويعظمه أو من يدل عليه بحيث يكون يرجوه ويخافه تحركت ارادة الملك
وهتمه في قضاء حوائج رعيته إما بالحصل في قلبه من كلام الناصح الواعظ المشير
وإما بالحصل من الرغبة أو الرهبة من كلام المدل عليه . والله تعالى هو رب
كل شيء ومليكه وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها . وكل الاشياء انما
تكون بمشيئته فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وهو اذا أجرى نفع العباد
بعضهم على بعض فجعل هذا يحسن الى هذا ويدعو له ويشفع فيه ونحو ذلك

فهو الذي خلق ذلك كله . وهو الذي خلق في قلب هذا المحسن الداعي الشافع من ارادة الاحسان والدعاء والشفاعة

ولا يجوز ان يكون في الوجود من يكرهه على خلاف مراده أو يملكه ما لم يكن يعلم أو من يرجوه الرب ويخافه . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقولن أحدكم اللهم اغفر لي ان شئت اللهم ارحمني ان شئت ولكن ليحزم المسئلة فانه لا مكره له

والشفعاء الذين يشفعون عنده لا يشفعون الا باذنه كما قال « من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه »

وقال تعالى « ولا يشفعون الا لمن ارتضى » وقد قال تعالى « قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير ولا تنفع الشفاعة عنده الا لمن أذن له » فيبين أن كل من دعى من دونه ليس له ملك ولا شرك في الملك ولا هو ظهير وأن شفاعتهم لا تنفع الا لمن أذن له

وهذا بخلاف الملوك فان الشافع عندهم قد يكون له ملك وقد يكون شريكا لهم في الملك وقد يكون مظاهرا لهم معاونا لهم على ملكهم وهؤلاء يشفعون عند الملوك بغير اذن الملوك هم وغيرهم والملك يقبل شفاعتهم نارة بحاجته اليهم ونارة لحوف منهم ونارة لجزاء احسانهم اليه ومكافأتهم ولا نعمهم عليه حتي انه يقبل شفاعة ولده وزوجته لذلك فانه محتاج الى الزوجة والى الولد حتي لو أضر عنه ولده وزوجته لتضرر بذلك ويقبل شفاعة مملوكه فاذا لم يقبل شفاعته يخاف ان لا يطيعه أو ان يسمي في ضرره وشفاعة العباد بعضهم عند بعض كلها من هذا الجنس فلا يقبل أحد شفاعة أحد الا لرغبة

أو رهبة . والله تعالى لا يرجو أحدا ولا يخافه ولا يحتاج إلى أحد بل هو الذي قال تعالى «ألا إن الله من في السموات ومن في الأرض وما يتبع الذين يدعون من الله شركاء إن يتبعون إلا الظن وإنهم إلا يخرضون» إلى قوله «قالوا اتخذ الله ولداً سبحانه هو الذي له ما في السموات وما في الأرض» والمشركون يتخذون شفعا من جنس ما يهدونهم من الشفاعة . قال تعالى «ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل أتنبؤن الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض سبحانه وتعالى عما يشركون» . وقال تعالى «فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة بل ضلوا عنهم وذلك أفكهم وما كانوا يفترون»

واخبر عن المشركين أنهم قالوا «ما نعبدكم إلا ليقربونا إلى الله زلفى» وقال تعالى «ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون»

وقال تعالى «قل ادعوا الذين زعمتم من دونه لا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا»

فاخبر أن ما يدعي من دونه لا يملك كشف ضر ولا تحويله وأنهم يرجون رحمته ويخافون عذابه ويتقربون إليه فهو سبحانه قد نفي ما بين الملائكة والأنبياء إلا من الشفاعة بأذنه والشفاعة هي الدعاء ولا ريب أن دعاء الخلق بمضهم لبعض نافع والله قد أمر بذلك

لكن الداعي الشافع ليس له أن يدعو ويشفع إلا بأذن الله له في ذلك فلا يشفع شفاعة نهي عنها كالشفاعة للمشركين والدعاء لهم بالمغفرة

قال تعالى « ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربي من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم وما كان استغفار إبراهيم لآبيه الا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه » وقال تعالى في حق المنافقين « سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم »

وقد ثبت في الصحيح ان الله نهى نبيه عن الاستغفار للمشركين والمنافقين وأخبر انه لا يغفر لهم كما في قوله « ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » وقوله « ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون »

وقد قال تعالى « ادعوا ربكم تضرعاً وخفية انه لا يحب المعتدين » في الدعاء ومن الاعتداء في الدعاء ان يسأل العبد ما لم يكن الرب ليفعله مثل ان يسأله منازل الانبياء وليس منهم أو المغفرة للمشركين ونحو ذلك أو يسأله ما فيه معصية لله كاعتائه على الكفر والفسوق والمعصيان

فالشفع الذي اذن الله له في الشفاعة شفاعته في الدعاء الذي ليس فيه عدوان ولو سأل أحدهم دعاء لا يصلح له لا يقر عليه فانهم معصومون ان يقرؤا على ذلك . كما قال نوح « ان ابني من أهلي وان وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين » قال تعالى « يا نوح انه ليس من أهلِكَ انه عمل غير صالح فلا تسألن ما ليس لك به علم اني اعظك ان تكون من الجاهلين قال رب اني أعوذ بك أن أسألك ما ليس لي به علم والا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين » وكل داع شافع دعا الله سبحانه وتعالى وشفع فلا يكون دعاؤه وشفاعته

الابقضاء الله وقدره ومشيئته وهو الذي يجيب الدعاء ويقبل الشفاعة
فهو الذي خلق السبب والمسبب. والدعاء من جملة الاسباب التي قدرها
الله سبحانه وتعالى

واذا كان كذلك فالالتفات الى الاسباب شرك في التوحيد. ومحو الاسباب
ان تكون أسبابا نقص في العقل. والاعراض عن الاسباب بالسكينة قدح
في الشرع بل العبد يجب ان يكون توكله ودعاؤه وسؤاله ورغبته الى الله
سبحانه وتعالى والله يقدر له من الاسباب من دعاء الخلق وغيرهم ما شاء والدعاء
مشروع ان يدعو الاعلى الادنى والادنى الاعلى

فطلب الشفاعة والدعاء من الانبياء كما كان المسلمون يستشفعون بالنبي
صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء ويطلبون منه الدعاء

بل وكذلك بمده استسقى عمر والمسلمون بالعباس عمه والناس يطلبون
الشفاعة يوم القيامة من الانبياء ومحمد صلى الله عليه وسلم وهو سيد الشفعاء
وله شفاعات يختص بها ومع هذا فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من
صلى على مرة صلى الله عليه عشرين مرة سألوا الله لي الوسيلة فاتها درجة في الجنة
لا تنبني الا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون ذلك العبد فن سأل الله لي
الوسيلة حلت عليه شفاعتي يوم القيامة

وقد قال لعمر لما أراد أن يعتز وودعه يا أخى لا تنسني من دعائك
فالنبي صلى الله عليه وسلم قد طلب من أمته أن يدعو له ولا يكن ليس
ذلك من باب سؤالهم بل أمره بذلك لهم كأمره لهم بسائر الطاعات التي
يثابون عليها مع انه صلى الله عليه وسلم له مثل أجورهم في كل ما يعملونه

فانه قد صح عنه أنه قال من دعا الى هدي كان له من الاجر مثل
أجور من اتبعه من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً. ومن دعا الى ضلالة كان
عليه من الوزر مثل أوزار من اتبعه من غير أن ينقص من أوزارهم شيئاً. وهو
داعي الامة الى كل هدي فله مثل أجورهم في كل ما تبعوه فيه

وكذلك اذا صلوا عليه فان الله يصلي على أحدهم عشر أوله مثل أجورهم
مع ما يستجيبه من دعائهم له فذلك الدعاء قد اعطاهم الله أجرهم عليه وصار
ما حصل له به من النفع نعمة من الله عليه

وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال ما من رجل يدعو لاخته بظهر الغيب
بدعوة إلا وكل الله به ملكاً كلما دعا لاخته بدعوة قال الملك الموكل به آمين
ولك مثل ذلك

وفي حديث آخر أسرع الدعاء دعوة غائب لغائب فالدعاء للغير ينفع به
الداعي والمدعو له وان كان الداعي دون المدعو له فدعاء المؤمن لاخته ينفع
به الداعي والمدعو له

فمن قال لغيره ادع لي وقصد انتفاعها جميعاً بذلك كانت هو وأخوه
متعاونين على البر والتقوى فهو به المسؤول وأشار عليه بما ينفعهما

والمسؤول فعل ما ينفعها بمنزلة من يأمر غيره ببر وتقوى فيثاب بالمأمور
على فعله والآمر أيضاً يثاب مثل ثوابه لكونه دعا اليه لاسيما ومن الادعية
ما يؤمر بها البدي كما قال تعالى «واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات» فأمره
بالاستغفار ثم قال «ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر
لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً»

فذكر سبحانه استغفارهم واستغفار الرسول لهم اذ ذاك مما أمر الله به

الرسول حيث أمره أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات
ولم يأمر الله مخلوقاً أن يسأل مخلوقاً شيئاً لم يأمر الله المخلوق به بل ما أمر
الله العبد أمر إيجاب أو استجاب فعمله هو عبادة لله وطاعة وقرية إلى الله
وصلاح لقاعله وحسنة فيه

وإذا فعل ذلك كان أعظم إحسان الله إليه وإنعامه عليه بل أجل نعمة أنعم
الله بها على عباده أن هداهم للإيمان
والإيمان قول وعمل جائز بالطاعة والحسنات

وكما ازداد العبد عملاً للخير ازداد إيمانه هذا هو الانعام الحقيقي المذكور
في قوله « صراط الذين أنعمت عليهم » وفي قوله « ومن يطع الله والرسول فأولئك
مع الذين أنعم الله عليهم »

بل نعم الدنيا بدون الدين هل هي من نعمه أم لا فيه قولان مشهوران
للعلماء من أصحابنا وغيرهم والتحقيق أنها نعمة من وجه وإن لم تكن نعمة
تامة من وجه

وأما الانعام بالدين الذي ينبغي طلبه فهو ما أمر الله به من واجب ومستحب
فهو الخير الذي ينبغي طلبه باتفاق المسلمين وهو النعمة الحقيقية عند أهل السنة إذ
عندهم أن الله هو الذي أنعم بفعل الخير

والتدريية عندنا إنما أنعم بالقدرة عليه الصالحة للضدين فقط
والمقصود هنا أن الله لم يأمر مخلوقاً أن يسأل مخلوقاً إلا ما كان مصلحة
لذلك المخلوق إما واجب أو مستحب فانه سبحانه لا يطلب من العبد إلا ذلك
فكيف يأمر غيره أن يطلب منه غير ذلك بل قد حرم على العبد أن يسأل
العبد ماله إلا عند الضرورة

وان كان قصده مصلحة المأمور أو مصلحته ومصلحة المأمور فهذا يثبت على ذلك وان كان قصده حصول مطلوبه من غير قصد منه لاستفاد المأمور فهذا من نفسه اتى

ومثل هذا السؤال لا يامر الله به قط بل قد نهى عنه اذ هذا سؤال محض للمخلوق من غير قصده لنفسه ولا لمصلحته

والله يامرنا أن نعبده ونرغب اليه ويامرنا ان نحسن الى عباده وهذا لم يقصد لاهذا ولا هذا فلم يقصد الرغبة الى الله ودعائه وهو الصلاة ولا قصد الاحسان الى الخلق الذي هو الزكاة وان كان المبدد لا يأثم بمثل هذا السؤال لكن فرق ما بين ما يؤمر به العبد وما يؤذن له فيه

ألا ترى انه قال فى حديث السبعين الفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب انهم لا يسترقون . وان كان الاسترقاء جائزا وهذا قد بسطناه فى غير هذا الموضع

والقصود هنا أن من أثبت وسائط بين الله وبين خلقه كالوسائط التي تكون بين الملوك والرعية فهو مشرك بل هذا دين المشركين عبادة الاوثان كانوا يقولون انها تماثيل الانبياء والصالحين وانها وسائل يتقربون بها الى الله وهو من الشرك الذي أنكره الله على النصاري حيث قال « اتخذوا أجارهم ورجابهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحد الا اله الا هو سبحانه عما يشركون »

وقال تعالى « واذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداعي اذا دعان فليستحيوا الى وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون » أى فليستحيوا الى اذا دعوتهم

بالامر والنهي وليؤمنوا بي أن أجيّب دعاءهم لي بالمسئلة والتضرع
 وقال تعالى «فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب»
 وقال تعالى «واذا مسكم الضر فى البحر ضل من تدعون الا اياه»
 وقال تعالى «امن يوجب المضطر اذا دعاه ويكشف السوء، ويجعلكم خلفاء
 الارض»

وقال تعالى «يسأله من فى السموات والارض كل يوم هو فى شأن»
 وقد بين الله هذا التوحيد فى كتابه وحسم مواد الاشراك به حتى
 لا يخاف أحد غير الله ولا يرجا سواه ولا يتوكل الا عليه
 وقال تعالى «فلا تخشوا الناس وخشون ولا تشتروا بآياتى ثمنا قليلا» انما
 ذلكم الشيطان يخوف أولياءه، أى يخوفكم أولياءه فلا تخافوهم وخافون ان
 كنتم مؤمنين

وقال تعالى «ألم تر الى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلوة
 وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله
 أو أشد خشية»

وقال تعالى «انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلوة
 وآتى الزكاة ولم يخش الا الله»

وقال تعالى «ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويخش الله ويخش الله فاولئك هم التائرون»
 فيبين أن الطاعة لله ورسوله

وأما الخشية فله وحده. وقال تعالى «ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله
 وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله»

ونظيره قوله تعالى «الذين قال لهم الناس ان الناس قد جموا لكم فاخشوهم

فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل
وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحقق هذا التوحيد لامته ويحسم عنهم
مواد الشرك إذ هذا تحقيق قولنا لا إله إلا الله فإن الإله هو الذي تألمه القلوب
لكمال المحبة والتعظيم والاجلال والاكرام والرجاء والخوف حتى قال لهم
لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء محمد
وقال له رجل ما شاء الله وشئت فقال اجعلتي لله ندا قل ما شاء وحده
وقال من كان حالماً فليحلف بالله أو ليصمت وقال من حلف بغير الله
فقد أشرك

وقال لابن عباس إذا سألت فاسئل الله وإذا استعنت فاستعن بالله جف
القلم بما أنت لاق فلو جهدت الخليفة على أن تنفك لم تنفك إلا بشيء كتبه
الله لك ولو جهدت أن تضرك لم تضرك إلا بشيء كتبه الله عليك
وقال أيضاً لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم وإنما أنا عبد
فقولوا عبد الله ورسوله

وقال اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد
وقال لا اتخذوا قبري عيداً وصلوا عليّ فإن صلاتكم تبلغني حيث ما كنتم
وقال في مرضه لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد
يحذر ما صنعوا

قالت عائشة ولولا ذلك لابرز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجداً
وهذا باب واسع ومع علم المؤمن أن الله رب كل شيء، وهليكه فإنه لا ينكر
ما خلقه الله من الأسباب كما جعل المطر سبباً لنبات النبات

قال الله تعالى « وما أنزل الله من السماء من ماء فأجني به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة » وكما جعل الشمس والقمر سبباً لما يخلق بهما وكما جعل الشفاعة والدعاء سبباً لما يقضيه بذلك مثل صلاة المسلمين على جنازة الميت فإن ذلك من الأسباب التي يرحمها الله بها ويثيب عليها المصلين عليه لكن ينبغي أن يعرف في الآب باب ثلاثة أمور

أحدها أن السبب المعين لا يستقل بالمطلوب بل لابد معه من أسباب آخر ومع هذا فلها موانع فإن لم يكمل الله الأسباب ويدفع الموانع لم يحصل المقصود وهو سبحانه ما شاء كان وإن لم يشأ الناس وما شاء الناس لا يكون إلا أن يشاء الله

الثاني أن لا يجوز أن يعتقد أن الشيء سبب إلا بعلم فمن أثبت شيئاً سبباً بلا علم أو يخالف الشرع كان مبطلاً مثل من يزعم أن النذر سبب في دفع البلاء وحصول النعماء

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهي عن النذر وقال أنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل

الثالث أن الأعمال الدينية لا يجوز أن يتخذ منها شيء سبباً إلا أن تكون مشروعة فإن العبادات مبناهما على التوقيف فلا يجوز للإنسان أن يشرك بالله فيدعو غيره وإن ظن أن ذلك سبب في حصول بعض أغراضه ولذلك لا يبعد الله بالبدع المخالفة للشرعية وإن ظن ذلك فإن الشياطين قد تعين الإنسان على بعض مقاصده إذا أشرك

وقد يحصل بالكفر والتسوق والمصيان بعض أغراض الإنسان فلا يحل له ذلك إذ المفسدة الحاصلة بذلك أعظم من المصلحة الحاصلة به إذا ربول

صلي الله عليه وسلم بمث بتحصيل المصالح وتكميلها . وتعطيل المفاسد وتقليلها . فما
امر الله به فصلحته راجحة وما نهى عنه ففسدته راجحة . وهذه الجمل لها
بسط لا تحتله هذه الورقة والله أعلم

والحمد لله وحده وصلي الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما
وحسبنا الله ونعم الوكيل



رفع الملام
عن الائمة الاعلام

لشيخ الاسلام تقي الدين

الامام

أبي العباس احمد

ابن تيمية

« المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية »

{ طبع بمطبعة الآداب بمصر سنة ١٣١٨ }

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام القدوة العالم العامل. الحبر الكامل. العلامة الاوحد
الحافظ الزاهد العابد الورع الرباني المقدوف في قلبه النور الالهي والعلوم
الرفيعة. والقنون البديعة الآخذ بازمة الشريعة. الناكص عن الآراء المزلّة
والاهواء المضلة. المقتني لآثار السلف علما وعملا مقتدى الفرق. مجتهد العصر
أوحد الدهر. تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية
إدام الله بركته ورفع في الدنيا والآخرة محله ودرجته
الحمد لله على الآنة. وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له في أرضه
وسمائه. وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وخاتم أنبيائه. صلى الله عليه وعلى آله
وأصحابه صلاة دائمة الى يوم لقائه. وسلم تسليما

« وبعد » فيجب على المسلمين بعد موالاته الله ورسوله موالاته
المؤمنين كما نطق به القرآن خصوصا العلماء الذين هم ورتة الانبياء الذين جعلهم
الله بمنزلة النجوم يستهدي بهم في ظلمات البر والبحر وقد أجمع المسلمون على
هدايتهم ودرائتهم اذ كل أمة قبل مبعث محمد صلى الله عليه وسلم فعلمواؤها
شرارها الا المسلمين فان علماءهم خيارهم فانهم خلفاء الرسول في أمته. والحيون
لما مات من سنته. بهم قام الكتاب وبه قاموا وبهم نطق الكتاب وبه
نطقوا. وليلم انه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الامة قبولاً عاماً يعتمد
مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من سنته دقيق ولا جليل

فانهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول وعلى ان كل أحد من الناس
يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن اذا وجد
لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من تدبر في تركه وجميع
الاعذار ثلاثة أصناف . أحدها عدم اعتقاده ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله
والثاني عدم اعتقاده ارادة تلك المسئلة بذلك القول . الثالث اعتقاده ان ذلك
الحكم منسوخ

وهذه الاصناف الثلاثة تنفرع الى أسباب متعددة . السبب الاول أن
لا يكون الحديث قد بلغه ومن لم يبلغه الحديث لم يكلف أن يكون عالماً
بموجبه واذا لم يكن قد بلغه وقد قال في تلك القضية بموجب ظاهر آية
أو حديث آخر أو بموجب قياس أو بموجب استصحاب فقد يوافق ذلك الحديث
ويخالفه أخرى . وهذا السبب هو الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف
مخالفا لبعض الاحاديث فان الاحاطة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم تكن لاحد من الامة وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدث أو يفتي أو
يقضي أو يفعل الشيء . فيسمعه أو يراه من يكون حاضراً أو يبلغه أو يثبته أو
بعضهم لمن يبلغونه فينتهي علم ذلك الي من شاء الله من العلماء من الصحابة
والتابعين ومن بعدهم ثم في مجلس آخر قد يحدث أو يفتي أو يقضي أو يفعل
شيئاً ويشهده بعض من كان غائباً عن ذلك المجلس ويبلغونه لمن أمكنهم فيكون
عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء . وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء . وانما
يتماثل العلماء من الصحابة ومن بعدهم بكثرة العلم أو جودته

واما احاطة واحد بجميع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا لا يمكن
ادعاؤه قط واعتبر ذلك بالخلفاء الراشدين الذين هم أعلم الامة بأمر رسول الله

صلى الله عليه وسلم وسنته وأحواله خصوصاً الصديق رضى الله عنه الذى لم يكن يفارقه حضراً ولا سفيراً بل كان يكون معه فى غالب الاوقات حتى انه يسر عنده بالليل فى أمور المسلمين وكذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه فانه صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يقول دخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر ثم مع ذلك لما سئل أبو بكر رضى الله عنه عن ميراث الجدة قال مالك فى كتاب الله من شيء وما علمت لك فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من شيء ولكن أسأل الناس فسألهم فقام المفيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة فشهدا ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس وقد بلغ هذه السنة عمران بن حصين أيضاً وليس هؤلاء الثلاثة مثل أبى بكر وغيره من الخلفاء ثم قد اختصوا بعلم هذه السنة التي قد اتفقت الامة على العمل بها. وكذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه لم يكن يعلم سنة الاستئذان حتى أخبره بها أبو موسى واستشهد بالانصار وعمر أعلم ممن حدثه بهذه السنة. ولم يكن عمر أيضاً يعلم ان المرأة تراث من دية زوجها بل يرى ان الدية للعاقلة حتى كتب اليه الضحاك بن سفيان وهو أمير لرسول الله صلى الله عليه وسلم على بعض البوادي يخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث امرأة أشيم الضبباني من دية زوجها فترك رأيه لذلك وقال لو لم نسمع بهذا لقضينا بخلافه. ولم يكن يعلم حكم المجوس فى الجزية حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سنوا بهم سنة أهل الكتاب

ولما قدم سرغ وبلغه ان الطاعون بالشام استشار المهاجرين الاولين الذين معه ثم الانصار ثم مسلمة الفتح فأشار كل عليه بما رأي ولم يخبر ما حدثت حتى قدم عبد الرحمن بن عوف فأخبره بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الطاعون

وانه قال اذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه واذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه. وتذاكر هو وابن عباس امر الذي يشك في صلاته فلم يكن قد بلغت السنة في ذلك حتى قال عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يطرح الشك ويبنى على ما استيقن. وكان مرة في السفر فاجت ربح فجعل يقول من يحدثنا عن الربح قال ابو هريرة فبلغني وأنا في أخريات الناس فخشيت راحتي حتى أدركته فحدثته بما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم عند هبوب الربح

فهذه مواضع لم يكن يلزمها حتى بلغه اياها من ليس مثله ومواضع أخر لم يبلغه ما فيها من السنة فقضى فيها أو أفتي فيها بغير ذلك مثل ما قضى في دية الاصابع أنها مختلفة بحسب منافعها وقد كان عند أبي موسى وابن عباس وهما دونه بكثير في العلم علم بان النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه وهذه سواء يبني الابهام والخصر فبلغت هذه السنة لمعاوية رضى الله عنه في امارته فقضى بها ولم يجد المسلمون بدما من اتباع ذلك ولم يكن عيا في عمر رضى الله عنه حيث لم يبلغه الحديث. وكذلك كان ينهى المحرم عن التطيب قبل الاحرام وقبل الافاضة الى مكة بعد رمي جرة العقبة هو وابنه عبد الله رضى الله عنهما وغيرهما من أهل الفضل ولم يبلغهم حديث عائشة رضى الله عنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه قبل ان يحرم ولعله قبل ان يطوف. وكان يأمر لابس الخف ان يمسح عليه الي ان يخلعه من غير توقيت واتبه على ذلك طائفة من السلف ولم تبلغهم أحاديث التوقيت التي صحت عند بعض من ليس مثلهم في العلم وقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة صحيحة. وكذلك عثمان رضى الله عنه لم يكن عنده علم بان المتوفى عنها زوجها تمتد في بيت الموت حتى حدثته القرينة بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري بقضيتها لما توفى زوجها وان

النبي صلى الله عليه وسلم قال لها امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله فاخذ به عثمان. واهدى له مرة صيد كان قد صيد لاجله فهم بما كلفه حتى أخبره على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رد لما اهدى له وكذلك على رضى الله عنه قال كنت اذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا نفعتني الله بما شاء ان ينفعني منه واذا حدثني غيره استحلقتة فاذا حلف لى صدقته وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر وذكر حديث صلاة التوبة المشهور

وأفني هو وابن عباس وغيرهما بان المتوفى عنها اذا كانت حاملا تعتد أبعاد الاجلين ولم يكن قد بلغتهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبعة الاصلية حيث افتاها النبي صلى الله عليه وسلم بان عدتها وضع حملها وأفني هو وزيد وابن عمر وغيرهم بان المفوضة اذا مات عنها زوجها فلا مهر لها ولم تكن بلة لهم سنة رسول صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق وهذا باب واسع يبلغ المنقول منه عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عدداً كثيراً جداً وأما المنقول منه عن غيرهم فلا يمكن الاحاطة به فانه الوف فهو لا كانوا أعلم الامة وافقهما واتقاهما وفضلها فمن بعدهم انقص نخفاء بعض السنة عليه أولى فلا يحتاج الى بيان. فمن اعتقد ان كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد من الائمة أو اماما معيناً فهو مخطيء خطأ فاحشاً قبيحاً

ولا يقولن قائل الاحاديث قد دوت وجمعت نخفاؤها والحال هذه بعيد لان هذه الدواوين المشهورة في السنن انما جمعت بعد انقراض الائمة المتبوعين ومع هذا فلا يجوز ان يدعي انحصار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في دواوين معينة ثم لو فرض انحصار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس كل ما في الكتب يسلمه العالم ولا يكاد ذلك يحصل لاحد بل قد يكون عند الرجل

الدواوين الكثيرة وهو لا يحيط بما فيها بل الذين كانوا قبل جمع هذه الدواوين اعلم بالسنة من المتأخرين بكثير لان كثيرا مما بانهم وصح عندهم قد لا يبايننا الا عن مجهول أو باسناد منقطع أو لا يلفنا بالكيفية فكانت دواوينهم صدورهم التي تحوى أضفاف ما في الدواوين وهذا أمر لا يشك فيه من علم القضية. ولا يقولن قائل من لم يعرف الاحاديث كلها لم يكن مجتهدا لانه ان اشترط في المجتهد علمه بجميع ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم وفعله فيما يتعلق بالاحكام فليس في الامة مجتهد وانما غاية العلم أن يعلم جمهور ذلك وعظمه بحيث لا يخفى عليه الا القليل من التفصيل ثم انه قد يخالف ذلك القليل من التفصيل الذي يباينه

السبب الثاني أن يكون الحديث قد بان له لكنه لم يثبت عنده محدثه أو محدث محدثه أو غيره من رجال الاسناد مجهول عنده أو متهم أو سيء الحفظ وإما لانه لم يلفه مسندابل منقطعا أو لم يضبط لفظ الحديث مع أن ذلك الحديث قد رواه الثقات لغيره باسناد متصل بان يكون غيره يعلم من المجهول عنده الثقة أو يكون قد رواه غير أولئك المجروحين عنده أو قد اتصل من غير الجهة المنقطعة وقد ضبط الفاظ الحديث بعض المحدثين الحفاظ أو تلك الرواية من الشواهد والتأيمات ما بين صحتها وهذا أيضا كثير جدا وهو في التأمين وتأيمهم الى الأئمة المشهورين من بعدهم أكثر من العصر الاول أو كثير من القسم الاول فان الاحاديث كانت قد انتشرت واشتهرت لكن كانت تبلغ كثيرا من العلماء من طرق ضيقة وقد بلغت غيرهم من طرق صحيحة غير تلك الطرق فتكون حجة من هذا الوجه مع انها لم تبلغ من خالفها من هذا الوجه ولهذا وجد في كلام غير واحد من الأئمة تأليق القول بموجب الحديث على صحته

فيقول قولي في هذه المسئلة كذا وقد روي فيها حديث بكذا فان كان صحيحا فهو قولي
السبب الثالث اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره مع قطع
النظر عن طريق آخر سواء كان الصواب معه أو مع غيره أو معها عند من
يقول كل مجتهد مصيب. ولذلك أسباب. منها أن يكون المحدث بالحديث يعتقده
أحدهما ضعيفا ويعتقده الآخر ثقة ومعرفة الرجال علم واسع ثم قد يكون
المصيب من يعتقده ضعفه لاطلاعه على سبب جرح. وقد يكون الصواب مع
الآخر لمعرفته ان ذلك السبب غير جرح اما لان جنسه غير جرح اولانه
كان له فيه عذر يمنع الجرح وهذا باب واسع وللعلماء بالرجال وأحوالهم في
ذلك من الاجماع والاختلاف مثل ما نثيرهم من سائر أهل العلم في علومهم
ومنها أن لا يعتقد المحدث سمع الحديث ممن حدث عنه وغيره يعتقده انه
سمعه لاسباب توجب ذلك معروفة. ومنها أن يكون للمحدث حالان حال
استقامة وحال اضطراب مثل أن يختلط أو تحرق كتبه فما حدث به في حال
الاستقامة صحيح وما حدث به في حال الاضطراب ضعيف فلا يدري ذلك
الحديث من أي النوعين وقد علم غيره انه مما حدث به في حال الاستقامة
ومنها أن يكون المحدث قد نسي ذلك الحديث فلم يذكره فيما بعد أو أنكر أن
يكون حديثه معتقدا أن هذا علة توجب ترك الحديث ويرى غيره ان هذا مما يصح
الاستدلال به والمسئلة معروفة. ومنها ان كثيرا من الحجازيين يرون أن لا يحتاج
بحديث عراق أو شامي ان لم يكن له أصل بالحجاز حين قال قائلهم نزلوا أحاديث
أهل العراق بمنزلة أحاديث أهل الكتاب لا تصدقهم ولا تكذبهم. وقيل
لآخر سفیان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله حجة قال ان لم
يكن له أصل بالحجاز فلا. وهذا لا اعتقادهم ان أهل الحجاز ضبطوا السنة فلم

يشذ عنهم منها شيء وإن أحاديث المراقبين وقع فيها اضطراب أو جب التوقف فيها وبعض المراقبين يرى أن لا يحتج بحديث الشاميين وإن كان أكثر الناس على ترك التضعيف بهذا فتى كان الاسناد جيداً كان الحديث حجة سواء كان الحديث حجازياً أو عراقياً أو شامياً أو غير ذلك. وقد صنف أبو داود السجستاني كتاباً في مفاريد أهل الأمصار من السنن بين ما اختص به أهل كل مصر من الأمصار من السنن التي لا توجد مسندة عند غيرهم مثل المدينة ومكة والطائف ودمشق وحمص والكوفة والبصرة وغيرها إلى أسباب آخر غير هذه السبب الرابع اشتراطه في خبر الواحد العدل الحافظ شروطاً يخالفه فيها غيره مثل اشتراط بعضهم عرض الحديث على الكتاب والسنة واشتراط بعضهم أن يكون المحدث قهياً إذا خالف قياس الأصول واشتراط بعضهم انتشار الحديث وظهوره إذا كان فيما تم به البلوى إلى غير ذلك مما هو معروف في مواضعه

السبب الخامس أن يكون الحديث قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه وهذا يرد في الكتاب والسنة مثل الحديث المشهور عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن الرجل يحنّب في السفر فلا يجد الماء فقال لا يصل حتى يجد الماء فقال له عمار يا أمير المؤمنين أما تذكر إذ كنت أنا وأنت في الأبل فاجنبنا فأما أنا فتمرغت كما تمرغ الدابة وأما أنت فلم تصل فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال إنما يكفيك هكذا وضرب يديه الأرض ف مسح بهما وجهه وكفيه فقال له عمر اتق الله يا عمار فقال أن شئت لم أحدث به فقال بل نوليك من ذلك ما توليت فهذه سنة شهدا عمر ثم نسيها حتى أتى بخلافها وذكره عمار فلم يذكر وهو لم يكذب عماراً بل أمره أن يحدث به. وأبلغ من هذا أنه خطب الناس

فقال لا يزيد رجل على صداق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبناته الارردته
فقلت امرأة يأمر المؤمنين لم تحرمنا شيئاً أعطانا الله اياه ثم قرأت «أو آتيم
احداهن قنطاراً» فرجع عمر الى قولها وقد كان حافظاً للآية ولكن نسبها
وكذلك ما روى ان علياً ذكر الزبير يوم الجمل شيئاً عهده اليهما رسول الله صلى
الله عليه وسلم فذكره حتي انصرف عن القتال وهذا كثير في السلف والخلف
السبب السادس عدم معرفته بدلالة الحديث تارة لكون اللفظ الذي
في الحديث غريباً عنده مثل لفظ الزانية والمحاقلة والخبارة والملازمة والمنازعة
والفرار الى غير ذلك من الكلمات الغريبة التي قد يختلف العلماء في تفسيرها
وكالحديث المرفوع لاطلاق ولاعتاق في اغلاق فانهم قد فسروا الاغلاق
بالاكرام ومن يحمله لا يعرف هذا التفسير. وتارة لكون معناه في لفته وعرفه
غير معناه في لثة النبي صلى الله عليه وسلم وهو يحمله على ما يفهمه في لفته بناء
على ان الاصل بقاء اللفظة كما سمع بعضهم آثاراً في الرخصة في التبييض فظنوه
بعض أنواع المسكر لانه لفتههم وانما هو ما يبيذ لتطية الماء قبل أن يشرب
فانه جاء مفسراً في أحاديث كثيرة صحيحة وسمعوها لفظ الخمر في الكتاب
والسنة فاعتقدوه عصير العنب المشتد خاصة بناء على انه كذلك في اللغة وان
كان قد جاء من الاحاديث أحاديث صحيحة تبين ان الخمر اسم لكل شراب
مسكر. وتارة لكون اللفظ مشتركاً أو مجملاً أو متردداً بين حقيقة ومجاز فيجمله
على الاقرب عنده وان كان المراد هو الآخر كما حمل جماعة من الصحابة في
أول الامر الحيط الابيض والحيط الاسود على الجبل وكما حمل آخرون قوله
فامسحوا بوجوهكم وأيديكم على اليد الى الابط. وتارة لكون الدلالة من
النص خفية فان جهات دلالات الاقوال متسعة جداً تناوت الناس في ادراكها

وفهم وجوه الكلام بحسب منح الحق سبحانه ومواهبه ثم قد يعرفها الرجل من حيث العموم ولا يتفطن لكون هذا المعنى داخل في ذلك العام ثم قد يتفطن له تارة ثم ينساه بعد ذلك وهذا باب واسع جداً لا يحيط به إلا الله وقد يفلط الرجل فيفهم من الكلام ما لا تحتمله اللغة العربية التي بعث الرسول صلى الله عليه وسلم بها

السبب السابع اعتقاده أن لا دلالة في الحديث والفرق بين هذا وبين الذي قبله أن الأول لم يعرف جهة الدلالة والثاني عرف جهة الدلالة لكن اعتقد أنها ليست دلالة صحيحة بأن يكون له من الأصول ما يرد تلك الدلالة سواء كانت في نفس الأمر صواباً أو خطأً مثل أن يعتد أن العام المخصوص ليس بحجة وأن المفهوم ليس بحجة وأن العموم الوارد على سبب مقصور على سببه أو أن الأمر المجرد لا يقتضي الوجوب أو لا يقتضي القور أو أن المرف باللام لا عموم له أو أن الأفعال المنفية لا تنفي ذواتها ولا جميع أحكامها أو أن المقتضى لا عموم له فلا يدعى العموم في المضمرات والمعاني إلى غير ذلك مما يتسع القول فيه فإن شطر أصول الفقه تدخل مسائل الخلاف منه في هذا القسم وأن كانت الأصول المجردة لم تحط بجميع الدلالات المختلف فيها وتدخل فيه أفراد اجناس الدلالات هل هي من ذلك الجنس أم لا مثل أن يمتد أن هذا اللفظ المعين بمحمل بأن يكون مشتركاً لا دلالة تعين أحد معنيه أو غير ذلك

السبب الثامن اعتقاده أن تلك الدلالة قد عارضها ما دل على أنها ليست مرادة مثل معارضة العام بخاص أو المطلق بمقيد أو الأمر المطلق بما يتي الوجوب أو الحقيقة بما يدل على المجاز إلى أنواع المعارضات وهو باب واسع أيضاً فإن تعارض دلالات الأقوال وترجيح بعضها على بعض بحر خضم

السبب التاسع اعتقاد ان الحديث معارض بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله ان كان قابلاً للتأويل بما يصلح ان يكون معارضاً بالاتفاق مثل آية أو حديث آخر أو مثل اجماع وهذا نوعان. أحدهما ان يعتقد ان هذا المعارض راجع في الجملة فيتمين أحد الثلاثة من غير واحد منها وتارة يبين أحدها بان يمتد انه منسوخ أو انه مؤول ثم قد يغلط في النسخ فيمتد المتأخر متقدماً وقد يغلط في التأويل بان يحمل الحديث على ما لا يحتمله لفظه أو هناك ما يدفعه وإذا عارضه من حيث الجملة فقد لا يكون ذلك المعارض دالاً وقد لا يكون الحديث المعارض في قوة الاول اسناداً أو متناً وتجيء هنا الاسباب المتقدمة وغيرها في الحديث الاول والاجماع المدعي في الغالب انما هو عدم العلم بالمخالف وقد وجدنا من أعيان العلماء من صاروا الى القول بأشياء متمسكهم فيها عدم العلم بالمخالف مع ان ظاهر الأدلة عندم يقتضي خلاف ذلك لكن لا يمكن العالم أن يتبدى بقولا لم يعلم به قائلًا مع علمه بان الناس قد قالوا خلافه حتى ان منهم من يعلق القول فيقول ان كان في المسئلة اجماع فهو أحق ما يتبع والا فالقول عندى كذا وكذا وذلك مثل من يقول لا أعلم أحداً أجاز شهادة العبد وقبولها محفوظ عن علي وأنس وشریح وغيرهم ويقول أجمعوا على ان المعتقد بفضله لا يرث وتوريثه محفوظ عن علي وابن مسعود وفيه حديث حسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول آخر لا أعلم أحداً أوجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وإيجابها محفوظ عن أبي جعفر الباقر وذلك ان غاية كثير من العلماء ان يعلم قول أهل العلم الذين أدركهم في بلاده وأقوال جماعات غيرهم كما تجد كثيراً من المتقدمين لا يعلم الا قول المدنيين والكوفيين وكثيراً من المتأخرين لا يعلم الا قول اثنين أو ثلاثة من الأئمة

المتبوعين وما خرج عن ذلك فانه عنده يخالف الاجماع لانه لا يعلم به قائلًا وما زال يقرع سمعه خلافه فهذا لا يمكنه ان يصير الى حديث يخالف هذا الخوفه ان يكون هذا خلافا للاجماع أو لا اعتقاده انه يخالف للاجماع ولا جاع اعظم الحجج وهذا عذر كثير من الناس في كثير مما يتركونه وبعضهم معذور فيه حقيقة وبعضهم معذور فيه وليس في الحقيقة بمعذور وكذلك كثير من الاسباب قبله وبعده

السبب المباشر معارضته بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله مما لا يمتقده غيره أو جنسه معارض أو لا يكون في الحقيقة معارضا راجحا كمعارضة كثير من الكوفيين الحديث الصحيح بظاهر القرآن واعتقادهم ان ظاهر القرآن من الموم ونحوه مقدم على نص الحديث ثم قد يعتقد ما ليس بظاهر ظاهرا لما في دلالات القول من الوجود الكثيرة ولهذا ردوا حديث الشاهد واليمين وان كان غيرهم يعلم ان ليس في ظاهر القرآن ما يمنع الحكم بشاهد ويمين ولو كان فيه ذلك فالسنة هي المفسرة للقرآن عندم وللشافعي في هذه القاعدة كلام معروف ولا حمد فيها رسالته المشهورة في الرد على من يزعم الاستثناء بظاهر القرآن عن تفسير سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أورد فيها من الدلائل ما يضييق هذا الموضع عن ذكره ومن ذلك دفع الخبر الذي فيه تخصيص لموم الكتاب أو تقييد لمطلقة أو فيه زيادة عليه واعتقاد من يقول ذلك ان الزيادة على النص كتنقيح المطلق نسخ وان تخصيص العام نسخ ومعارضة طائفة من المدنيين الحديث الصحيح بعمل أهل المدينة بناء على انهم يجمعون على مخالفة الخبر وان اجماعهم حجة مقدمة على الخبر كخالفه أحاديث خيار المجلس بناء على هذا الاصل وان كان اكثر الناس قد

يثبتون ان المدنيين قد اختلفوا في تلك المسئلة وانهم لو اجموا وخالفهم غيرهم
 لسكانت الحجة في الخبر وكمارضة قوم من البلدين بمض الاحاديث بالقياس
 الجلي بناء على ان القواعد الكلية لا تنقض بمثل هذا الخبر الى غير ذلك من
 أنواع المعارضات سواء كان المعارض مصيباً أو مخطئاً

فهذه الاسباب العشرة ظاهرة وفي كثير من الاحاديث يجوز ان يكون
 للعالم حجة في ترك العمل بالحديث لم نطلع نحن عليها فان مدارك العلم واسعة
 ولم نطلع نحن على جميع ما في بواطن العلماء والعالم قد يبدى حجته وقد لا يبدىها
 واذا ابداه فقد تبلفنا وقد لا تبلغ واذا بلفتنا فقد ندرك موضع احتجاجه وقد
 لا ندركه سواء كانت الحجة صواباً في نفس الامر أم لا لكن نحن وان جوزنا
 هذا فلا يجوز لنا أن نمدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من
 أهل العلم الى قول آخر قاله عالم يجوز ان يكون معه ما يدفع به هذه الحجة
 وان كان أعلم اذ تطرق الخطأ الى آراء العلماء اكثر من تطرقه الى الادلة الشرعية
 فان الادلة الشرعية حجة الله على جميع عباد به بخلاف رأي العالم والدليل الشرعي
 يمتنع ان يكون خطأ اذا لم يمارضه دليل آخر ورأى العالم ليس كذلك ولو كان
 العمل بهذا التجوز جائزاً لما بقي في ايدينا شيء من الادلة التي يجوز فيها مثل
 هذا لكن النرض انه في نفسه قد يكون معذوراً في تركه له ونحن معذورون
 في تركنا لهذا الترك وقد قال سبحانه «تلك أمة قد خلت لها ما كسبت»
 الآية وقال سبحانه «فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول» وليس
 لاحد ان يمارض الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بقول أحد من الناس
 كما قال ابن عباس رضى الله عنهما لرجل سأل عن مسألة فاجابه فيها بحديث
 فقال له قال أبو بكر وعمر فقال ابن عباس يوشك ان تنزل عليكم حجارة

من السماء أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون قال أبو بكر وعمر
 وإذا كان النرك يكون لبعض هذه الأسباب فإذا جاء حديث صحيح فيه تحليل
 أو تحريم أو حكم فلا يجوز أن يعتقد أن البارك له من العلماء الذين وصفنا
 أسباب تركهم بماقرب لكونه حلل الحرام أو حرم الحلال أو حكم بفسير
 ما أنزل الله. وكذلك أن كان في الحديث وعيد على فعل من لئنه أو غضب أو
 عذاب ونحو ذلك فلا يجوز أن يقال أن ذلك العالم الذي أباح هذا أو فعله
 داخل في هذا الوعيد وهذا مما لا نعلم بين الأمة فيه خلافاً لاشياء يحكي عن
 بعض معتزلة بغداد مثل الريسي وأضرابه أنهم زعموا أن المخطيء من المجتهدين
 يماقرب على خطئه وهذا لأن لحوق الوعيد لمن فعل المحرم مشروط بعلمه بالتحريم
 أو بتمكنه من العلم بالتحريم فإن من نشأ بادية أو كان حديث عهد بالاسلام
 وفعل شيئاً من المحرمات غير عالم بتحريمها لم يأنم ولم يحذر وإن لم يستند في
 استحلاله الى دليل شرعي فمن لم يبلغه الحديث المحرم واستند في الاباحة الى
 دليل شرعي أولى أن يكون معذوراً. ولهذا كان هذا أجوراً محموداً لاجل
 اجتهاده قال الله سبحانه «وداود وسليمان» الى قوله «وعلماء» فاختص سليمان
 بالفهم واتي عليهما بالحكم والعلم

وفي الصحيحين عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال. اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران واذا اجتهد فاطخطأ فله اجر
 فبين ان المجتهد مع خطئه له اجر وذلك لاجل اجتهاده وخطئه مغفور له
 لان درك الصواب في جميع اعيان الاحكام اما متعذر أو متعسر وقد قال تعالى
 «ما جعل عليكم في الدين من حرج» وقال تعالى «يريد الله بكم اليسر ولا يريد
 بكم العسر» وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لاصحابه عام

الخندق لا يصلين أحد المصرا الا في بني قريظة فادركتهم صلاة المصرا في
 الطريق فقال بعضهم لا نصلي الا في بني قريظة وقال بعضهم لم يرد منا هذا
 فصلوا في الطريق فلم يعب واحدة من الطائفتين فالاولون تمسكوا بعموم
 الخطاب فجعلوا صورة القوات داخلة في العموم والآخرين كان معهم من الدليل
 ما يوجب خروج هذه الصورة عن العموم فان المقصود بالمبادرة الي القوم وهي
 مسألة اختلف فيها الفقهاء اختلافا مشهورا هل يخص العموم بالقياس ومع هذا
 فالذين صلوا في الطريق كانوا أصوب وكذلك بلال رضي الله عنه لما باع الصاعين
 بالصاع امره النبي صلى الله عليه وسلم برده ولم يرتب على ذلك حكم اكل الربا من
 النفسيق واللغو والتغليظ لمدم علمه كان بالتحريم. وكذلك عدى بن حاتم
 وجماعة من الصحابة لما اعتقدوا أن قوله تعالى «حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من
 الخيط الأسود» معناه الجبال البيضاء والسود فكان أحدهم يجعل عقالين أبيض
 وأسود ويأكل حتى يتبين أحدهما من الآخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعدى ان
 وسادك اذا لمريض انما هو بياض النهار وسواد الليل فاشار الى عدم فقهه لمضى
 الكلام ولم يرتب على هذا الفعل قم من أفطر في رمضان وإن كان من أعظم
 الكبار بخلاف الذين أفتوا المشجوج في البرد بوجوب الغسل فاعتسل فأت فانه
 قال قتله قتلهم الله هلاسا واذا لم يعلموا انما شفاء النبي السؤال فان هؤلاء
 اخطاوا بغير اجتهاد اذ لم يكونوا من أهل العلم. وكذلك لم يوجب على أسامة بن
 زيد قودا ولا دية ولا كفارة لما قتل الذي قال لا اله الا الله في غزوة الحرات
 فانه كان معتقدا جواز قتله بناء على أن هذا الاسلام ليس بصحيح مع أن قتله
 حرام وعمل بذلك السلف وجمهور الفقهاء في أن ما استباحه أهل النبي من دماء
 أهل العدل بتأويل سائغ لم يضمن بقود ولا دية ولا كفارة وان كان قتلهم وقتلهم

محرمًا. وهذا الشرط الذي ذكرناه في حقوق الوعيد لا يحتاج أن يذكر في كل خطاب لاستقرار العلم به في القلوب كما أن الوعد على العمل مشروط باخلاص العمل لله وبعدم جبوط العمل بالردة ثم أن هذا الشرط لا يذكر في كل حديث فيه وعد ثم حيث قدر قيام الموجب للوعيد فإن الحكم يتخلف عنه لما منع وموانع لحوق الوعيد متعددة. منها التوبة. ومنها الاستغفار. ومنها الحسنات الماحية للسيئات. ومنها إلاء الدنيا ومصائبها ومنها شفاعتة شفيع مطاع. ومنها رحمة أرحم الراحمين فإذا عذمت هذه الأسباب كلها ولن تقدم إلا في حق من عتق وتمرد وشرد على الله شراد البعير على أهله فهناك يلحق الوعيد به وذلك أن حقيقة الوعيد بيان أن هذا العمل سبب في هذا العذاب فيستفاد من ذلك تحريم الفعل وقبحه أما أن كل شخص قام به ذلك السبب يجب وقوع ذلك المسبب به فهذا باطل قطعًا لتوقف ذلك المسبب على وجود الشرط وزوال جميع الموانع

وإيضاح هذا أن من ترك العمل بحديث فلا يخلو من ثلاثة أقسام. أما أن يكون تركًا جائزًا باتفاق المسلمين كالترك في حق من لم يبلغه ولا قصر في الطلب مع حاجته إلى التيقن أو الحكم كما ذكرناه عن الخلفاء الراشدين وغيرهم فهذا لا يشك مسلم أن صاحبه لا يلحقه من معرة الترك شيء. وأما أن يكون تركًا غير جائز فهذا لا يكاد يصدر من الأئمة إن شاء الله تعالى لكن الذي قد يخاف على بعض العلماء أن يكون الرجل قاصرًا في درك تلك المسئلة فيقول مع عدم أسباب القول وإن كان له فيها نظر واجتهاد أو يقصر في الاستدلال فيقول قبل أن يبلغ النظر نهايته مع كونه متمسكًا بحجة أو ينقلب عليه عادة أو غرض يمنعه من استيفاء النظر لينظر فيما يمارض ماعنده وإن كان لم يقل

الا بالاجتهاد والاستدلال فان الحد الذي يجب أن يشي اليه الاجتهاد قد لا ينضبط للمجتهد

ولهذا كان العلماء يخافون مثل هذا خسية ان لا يكون الاجتهاد المعتبر قد وجد في تلك المسئلة المخصوصة فهذه ذنوب لكن لحوق عقوبة الذنب بصاحبه انما تنال لمن لم يتب وقد يحوها الاستغفار والاحسان والبلاء والشفاعة والرحمة ولم يدخل في هذا من يغلبه الهوي ويصرعه حتي ينصر ما يعلم انه باطل أو من يجزم بصواب قول أو خطئه من غير معرفة منه بدلائل ذلك القول نفيا وإثباتا فان هذين في النار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة فاما الذي في الجنة فرجل علم الحق فقضى به وأما اللذان في النار فرجل قضى للناس على جهل ورجل علم الحق وقضى بخلافه والمفتون كذلك لكن لحوق الوعيد للشخص الممين أيضا له موانع كما بيناه فلو فرض وقوع بعض هذا من بعض الاعيان من العلماء المحمودين عند الامة مع ان هذا بعيد أو غير واقع لم يدم أحدهم أحده هذا لاسباب ولو وقع لم يقدح في امامتهم على الإطلاق فانا لا نعتقد في القوم المعصمة بل نجوز عليهم الذنوب ونرجو لهم مع ذلك أعلى الدرجات لما اختصهم الله به من الاعمال الصالحة والاحوال السنية وانهم لم يكونوا مصرين على ذنب وليسوا بأعلى درجة من الصحابة رضى الله عنهم والقول فيهم كذلك فيما اجتهدوا فيه من الفتاوي والقضايا والدماء التي كانت بينهم وغير ذلك ثم انهم مع العلم بان التارك الموصوف معذور بل مأجور لا يغمنا ان تتبع الاحاديث الصحيحة التي لانعلم لها معارضا يدفعها وان نعتقد وجوب العمل بها على الامة ووجوب تبليغها وهذا مما لا يختلف العلماء فيه

ثم هي منقسمة الى مادالته قطعية بان يكون قطعي السند والمتن وهو ما يتقنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله وثيقنا انه اراد به تلك الصورة .
والى مادالته ظاهرة غير قطعية . فاما الاول فيجب اعتقاد موجه علماء وعملا وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء في الجملة وانما قد يختلفون في بعض الاخبار هل هو قطعي السند أو ليس بقطعي وهل هو قطعي الدلالة أو ليس بقطعي مثل اختلافهم في خبر الواحد الذي تلقته الامة بالقبول والتصديق أو الذي اتفقت على العمل به فعند عامة الفقهاء واكثر المتكلمين انه يفيد العلم . وذهب طوائف من المتكلمين الى انه لا يفيد ذلك الخبر المروي من عدة جهات يصدق بعضها بعضا من أناس مخصوصين قد تفيد العلم اليقيني لمن كان عالما بتلك الجهات وبجمال اولئك الخبرين وبقرائن وضمان تحف بالخبر وان كان العلم بذلك الخبر لا يحصل لمن لم يشركه في ذلك

ولهذا كان علماء الحديث الجهابذة فيه المتبحرون في معرفته قد يحصل لهم اليقين التام باخبار وان كان غيرهم من العلماء قد لا يظن صدقها فضلا عن العلم بصدقها . ومبني هذا على ان الخبر المفيد للعلم يفيد من كثرة الخبرين تارة ومن صفات الخبرين أخرى ومن نفس الاخبار به أخرى ومن نفس ادراك الخبر له أخرى ومن الامر الخبر به أخرى فرب عدد قليل أفاد خبرهم العلم لما هم عليه من الديانة والحفظ الذي يؤمن معه كذبهم أو خطأهم وأضعاف ذلك العدد من غيرهم قد لا يفيد العلم هذا هو الحق الذي لا ريب فيه وهو قول جمهور الفقهاء والمحدثين وطوائف من المتكلمين

وذهب طوائف من المتكلمين وبعض الفقهاء الى ان كل عدد أفاد العلم خبرهم بقضية أفاد خبر مثل ذلك العدد العلم في كل قضية وهذا باطل قطعاً

لكن ليس هذا موضع بيان ذلك فاما تأثير القرائن الخارجة عن
 المخبرين في العلم بالخبر فلم نذكره لان تلك القرائن قد تفيد العلم لو تجردت
 عن الخبر واذا كانت بنفسها قد تفيد العلم لم تجعل تابعة للخبر على الاطلاق
 كما لم يجعل الخبر تابعا لها بل كل منهما طريق الى العلم تارة والى الظن أخرى
 وان اتفق اجماع ما يوجب العلم به منهما أو اجتماع موجب العلم من أحدهما
 وموجب الظن من الآخر وكل من كان بالاخبار أعلم قد يقطع بصدق أخبار
 لا يقطع بصدقها من ليس مثله وتارة يختلفون في كون الدلالة قطعية لاختلافهم
 في ان ذلك الحديث هل هو نص أو ظاهر واذا كان ظاهرا فهل فيه ما ينفي
 الاحتمال المرجوح أولا وهذا أيضا باب واسع فقد يقطع قوم من العلماء
 بدلالة أحاديث لا يقطع بها غيرهم إما لملهم بان الحديث لا يحتمل الا ذلك
 المعنى أو لملهم بان المعنى الآخر يمنع حمل الحديث عليه أو لغير ذلك من
 الأدلة الموجبة للقطع

وأما القسم الثاني وهو الظاهر فهذا يجب العمل به في الاحكام الشرعية
 باتفاق العلماء المعبرين فان كان قد تضمن حكما علميا مثل الوعيد ونحوه فقد
 اختلفوا فيه

فذهب طوائف من الفقهاء الى ان خبر الواحد العدل اذا تضمن وعيدا أعلى
 فعل فانه يجب العمل به في تحريم ذلك الفعل ولا يعمل به في الوعيد الا ان يكون
 قطعيا وكذلك لو كان المتن قطعيا لكن الدلالة ظاهرة وعلى هذا حملوا قول عائشة
 رضى الله عنها ابني زيد انه قد ابطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا
 ان يتوب قالوا فمأشئة ذكرت الوعيد لانها كانت عاملة به ونحن نعمل بخبرها في
 التحريم وان كنا لا نقول بهذا الوعيد لان الحديث انما ثبت عندنا بخبر واحد وحجة

هؤلاء ان الوعيد من الامور العلمية فلا تثبت الا بما يفيد العلم وايضاً فان
 الفعل اذا كان مجتهدا في حكمه لم يلحق فاعله الوعيد فعلى قول هؤلاء يحتاج
 باحاديث الوعيد في تحريم الافعال مطلقا ولا يثبت بها الوعيد الا ان تكون
 الدلالة قطعية. ومثله احتجاج اكثر العلماء بالقراءات التي صحت عن بعض الصحابة
 مع كونها ليست في مصحف عثمان رضى الله عنه فانها تضمنت عملا وعلما
 وهي خبر واحد صحيح فاحتجوا بها في اثبات العمل ولم يثبتوها قرآناً لانها
 من الامور العلمية التي لا تثبت الا بيقين

وذهب الاكثرون من الفقهاء وهو قول عامة السلف الى ان هذه
 الاحاديث حجة في جميع ما تضمنته من الوعيد فان اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم والتابعين بعدهم ما زلوا يثبتون بهذه الاحاديث الوعيد كما يثبتون
 بها العمل ويصرحون بلحوق الوعيد لذى فيها للفاعل في الجملة وهذا منتشر
 عنهم في احاديثهم وفتاويهم وذلك لان الوعيد من جملة الاحكام الشرعية التي
 ثبتت بالدالة الظاهرة تارة وبالدالة القطعية أخرى فانه ليس المتناوب اليقين
 التام بالوعيد بل المطلوب الاعتقاد الذي يدخل في اليقين والظن الغالب
 كما ان هذا هو المطلوب في الاحكام العلمية ولا فرق بين اعتقاد الانسان
 أن الله حرم هذا واوعده فاعله بالمعقوبة المجملة واعتقاده ان الله حرمه
 واوعده عليه بمعقوبة معينة من حيث ان كلا منهما إخبار عن الله فكما
 جاز الاخبار عنه بالاول بمطلق الدليل فكذلك الاخبار عنه بالثاني بل لو
 قال قائل العمل بها في الوعيد أو كذا كان صحيحا ولهذا كانوا يسهلون في
 أسانيد احاديث الترهيب والترهيب ما لا يسهلون في أسانيد احاديث الاحكام
 لان اعتقاد الوعيد يحمل النفوس على الترك فان كان ذلك الوعيد حقا كان

الانسان قد نجا وان لم يكن الوعيد حقا بل عقوبة الفعل أخف من ذلك
الوعيد لم يضر الانسان اذا ترك ذلك الفعل خطاه في اعتقاده زيادة العقوبة
لانه ان اعتقد نقص العقوبة فقد يخطيء أيضا وكذلك ان لم يعتقد في تلك
الزيادة نفيًا ولا إثباتًا فقد يخطيء. فهذا الخطاء قد يهون الفعل عنده فيقع فيه
فيستحق العقوبة الزائدة ان كانت ثابتة أو يقوم به سبب استحقاق ذلك فاذن
الخطأ في الاعتقاد على التقديرين تقدير اعتقاد الوعيد وتقدير عدمه سواء
والنجاة من المذاب على تقدير اعتقاد الوعيد أقرب فيكون هذا التقدير أولى
وبهذا الدليل رجح عامة العلماء الدليل الحاضر على الدليل المبيح وسلك
كثير من الفقهاء طريقة الاحتياط في كثير من الاحكام بناء على هذا وأما
الاحتياط في الفعل فكالجميع على حسنه بين العقلاء في الجملة فاذا كان خوفه
من الخطأ يثني اعتقاد الوعيد مقابلا لخوفه من الخطأ في عدم هذا الاعتقاد بقي
الدليل الموجب لاعتقاده والنجاة الحاصلة في اعتقاده دليلين سالمين عن المعارض
وليس لقائل ان يقول عدم الدليل القطعي على الوعيد دليل على عدمه
كعدم الخبر المتواتر على القرائن الزائدة على ما في المصحف لان عدم الدليل
لا يدل على عدم المدلول عليه ومن قطع بنى شيء من الامور العلمية لعدم
الدليل القاطع على وجودها كما هو طريقة طائفة من المتكلمين فهو مخطئ خطأ
بيننا لكن اذا علمنا أن وجود الشيء مستلزم لوجود الدليل وعلمنا عدم الدليل
قطعنا بعدم الشيء المستلزم لان عدم اللازم دليل على عدم الملزوم وقد علمنا ان
الدواعي متوفرة على نقل كتاب الله ودينه فانه لا يجوز على الامة كتمان ما يحتاج
الى نقله حجة عامة فلما لم ينقل نقلا عاما صلاة سادسة ولا سورة أخرى علمنا
يقينا عدم ذلك وباب الوعيد ليس من هذا الباب فانه لا يجب في كل وعيد على

فعل ان ينقل نقلا متواترا كما لا يجب ذلك في حكم ذلك الفعل فثبت ان الاحاديث المتضمنة للوعيد يجب العمل بها في مقتضاها باعتقاد ان فاعل ذلك الفعل متوعد بذلك الوعيد لكن لحوق الوعيد به متوقف على شروط وله موانع وهذه القاعدة تظهر بأمثلة منها انه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله آكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه. وصح عنه من غير وجه انه قال لمن باع صاعين بصاع يدا بيد أوه عين الربا كما قال البر بالبر ربا الآهاوها الحديث وهذا يوجب دخول نوعي الربا ربا الفضل وربا النساء في الحديث ثم ان الذين بلغهم قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الربا في النسيئة فاستعملوا بيع الصاعين بالصاع يدا بيد مثل ابن عباس رضى الله عنه وأصحابه أبى الشعثاء وعطاء وطلوس وسعيد بن جبير وعكرمة وغيرهم من أعيان المكيين الذين هم من صفوة الامة علما وعملا لا يحل لمسلم أن ينفق ان أحدا منهم بعينه أو من قلده بحيث يجوز تقليده ببلغهم لعنة آكل الربا لانهم فعلوا ذلك متأولين تأويلا سائغا في الجملة

وكذلك ما نقل عن طائفة من فضلاء المدنيين من أتيان الحاش مع مارواه أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من آب امرأة في دبرها فهو كافر بما أنزل على محمد أفستحل مسلم أن يقول ان فلانا وفلانا كانا كافرين بما أنزل على محمد. وكذلك قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه لعن في الحمر عشرة عاصر الحمر ومعتصرها وشاربها. وثبت عنه من وجوه انه قال كل شراب أسكر فهو حمر وقال كل مسكر حمر. وخطب عمر رضى الله عنه على منبره صلى الله عليه وسلم فقال بين المهاجرين والانصار الحمر ما خامر العقل وأنزل الله تحريم الحمر وكان سبب نزولها ما كانوا يشربونه في المدينة ولم يكن

لهم شراب الا الفضيخ لم يكن لهم من خمر الاعناب شيء. وقد كان رجال من
أفاضل الامة علما وعملا من الكوفيين يمتقدون أن لاخر الا من العنب
وان ماسوى العنب والنمر لا يحرم من نبيذه الا مقدار ما يسكر ويشربون
ما يمتقدون حله فلا يجوز أن يقال ان هؤلاء مندرجون تحت الوعيد لما كان
لهم من المسدر الذي تأولوا به أو لموانع أخر فلا يجوز أن يقال ان الشراب
الذي شربوه ليس من الخمر الملعون شاربها فان سبب القول العام لا بد أن
يكون داخلا فيه ولم يكن بالمدينة خمر من العنب ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم
قد لمن البائع للخمر وقد باع بعض الصحابة خمرأ حتى بلغ عمر فقال قاتل الله
فلانا ألم يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمن الله اليهود حرمت
عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها ولم يكن يعلم ان بيعها محرم ولم يمنع عمر
رضي الله عنه علمه بدمم علمه أن يبين جزاء هذا الذنب ليتأها هو وغيره عنه
بعد بلوغ العلم به وقد لمن العاصر والمتصر. وكثير من الفقهاء يجوزون للرجل
أن يعصر لغيره عنباً وان علم ان من نيته أن يتخذ خمرأ فهذا نص في لمن
العاصر مع العلم بأن المندور تخلف الحكم عنه لمانع وكذلك لمن الواصلة
والموصولة في عدة أحاديث صحاح

ثم من الفقهاء من يكرهه فقط وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الذي
يشرب في آنية الفضة انما يجر جر في بطنه نار جهنم ومن الفقهاء من يكرهه
كرهية تزيه

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالاقتل
والمقتول في النار يجب العمل به في تحريم قتال المؤمنين بغير حق ثم انا نعلم
ان أهل الجمل وصفين ليسوا في النار لان لهما عذرا وتأويل في القتال وحسنات

منعت المقتضي أن يعمل عمله. وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم رجل على فضل ماء يمنه ابن السبيل فيقول الله له اليوم أمنعتك فضلي كما منعت فضل ماء تميل يداك. ورجل تابع اماما لا يبايعه الا لدنيا ان أعطاه رضي وان لم يعطه سخط. ورجل حلف على سلعة بعد العصر كاذبا لقد أعطى بها أكثر مما أعطي فهذا وعيد عظيم لمن منع فضل مائه مع ان طائفة من العلماء يجوزون للرجل أن يمنع فضل مائه فلا يمنعنا هذا الخلاف أن نعتد تحريم هذا محتجين بالحديث ولا يمنعنا محي الحديث أن نعتد ان المتأول معذور في ذلك لا يلحقه هذا الوعيد

وقال صلى الله عليه وسلم لمن اتقه المحلل والحلل له وهو حديث صحيح قد روي عنه من غير وجه وعن أصحابه مع ان طائفة من العلماء صححوا نكاح المحلل مطلقا ومنهم من صححه اذا لم يشترط في العقد ولهم في ذلك أعذار مبررة فان قياس الاصول عند الاول ان النكاح لا يبطل بالشروط كما لا يبطل بجهالة أحد الموضين وقياس الاصول عند الثاني ان العقود المجردة عن شرط مقترن لا تغير أحكام العقود ولم يبلغ هذا الحديث من قال هذا القول. هذا هو الظاهر فان كتبهم المتقدمة لم تتضمنه ولو بلغهم لذكروه آخذين به أو محيين عنه أو بلغهم وتأولوه أو اعتقدوا نسخه أو كان عندهم ما يمارضه فتحن نعلم ان مثل هؤلاء لا يصيبه هذا الوعيد لو انه فعل التحليل معتقدا حله على هذا الوجه ولا يمنعنا ذلك أن نعلم ان التحليل سبب لهذا الوعيد وان تخالف في حق بعض الاشخاص لقواد، شرط ووجود مائع

وكذلك استلحاق ملاءة رضى الله عنه زياد بن أبيه المولود على فراش الحارث بن كعدة لكون أبي سفيان كان يقول انه من نطقته مع أنه صلى الله

عليه وسلم قد قال من ادعى الى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام
 وقال من ادعى الى غير أبيه أو تولى غير مواله فعليه لعنة الله والملائكة والناس
 أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا حديث صحيح وقضى أن الولد للفراش
 وهو من الأحكام المجمع عليها فنحن نعلم أن من انتسب الى غير الأب الذي هو
 صاحب الفراش فهو داخل في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم مع أنه لا يجوز
 أن يمين أحد دون الصحابة فضلا عن الصحابة فيقال إن هذا الوعيد
 لاحق به لا مكان أنه لم يبلغهم قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الولد للفراش
 واعتقدوا أن الولد لمن أحبل أمه واعتقدوا أن أباسفيان هو المحبل لسمية أم
 زياد فان هذا الحكم قد يخفى على كثير من الناس لاسيما قبل انتشار السنة
 مع أن المادة في الجاهلية كانت هكذا أولئذ ذلك من الموانع المانعة هذا المقتضى
 للوعيد أن يعمل عمله من حسنات تمحو السيئات وغير ذلك وهذا باب واسع
 فانه يدخل فيه جميع الامور المحرمة بكتاب أو سنة اذا كان بمض الأئمة لم
 تبلغهم أدلة التحريم فاستعملوها أو عارض تلك الأدلة عند أدلة أخرى رأوا
 رجحانها عليها مجتهدين في ذلك الترجيح بحسب عقولهم وعلمهم فان التحريم
 له أحكام من التائيم والدم والمقوبة والفسق وغير ذلك لكن لها شروط وموانع
 فقد يكون التحريم ثابتا وهذه الأحكام منتفية لقوات شرطها أو وجود مانع
 أو يكون التحريم منتفيا في حق ذلك الشخص مع ثبوته في حق غيره
 وانما رددنا الكلام لان للناس في هذه المسئلة قولين. أحدهما هو قول
 عامة السلف والفقهاء أن حكم الله واحد وأن من خالفه باجتهاد سائق غلطى
 معذور مأجور فلي هذا يكون ذلك العمل الذي فعله المتأول بعينه حراما لكن
 لا يترتب أثر التحريم عليه لمنوا الله عنه فانه لا يكلف نفسا الا وسعها

والثاني انه في حقه ليس بحرام لعدم بلوغ دليل التحريم له وان كان حراما في حق غيره فتكون نفس حركه ذلك الشخص ليست حراما والخلاف متقارب وهو شبيه بالاختلاف في العبارة فهذا هو الذي يمكن أن يقال في أحاديث الوعيد اذا صادفت محل خلاف اذ العلماء مجمعون على الاحتجاج في تحريم الفعل المتوعد عليه سواء كان محل وفاق أو خلاف بل أكثر ما يحتاجون اليه الاستدلال بهائي موارد الخلاف لكن اختلفوا في الاستدلال بها على الوعيد اذا لم تكن قطعية على ما ذكرناه

فان قيل فهل لا قلّم ان أحاديث الوعيد لا تتناول محل الخلاف وانما تتناول محل الوفاق وكل فعل لمن فاعله أو توعد بغضب أو عقاب محل على فعل اتفق على تحريمه لئلا يدخل بعض المجتهدين في الوعيد اذا فعل ما اعتقد تحليله بل المعتقد أبلغ من الفاعل اذ هو الأمر له بالفعل فيكون قد الحق به وعيد اللعن أو الغضب بطريق الاستزام

قلنا الجواب من وجوه. أحدها أن نفس التحريم اما ان يكون ثابتا في محل خلاف أو لا يكون فان لم يكن ثابتا في محل خلاف قط لزم أن لا يكون حراما الا ما أجمع على تحريمه فكل ما اختلف في تحريمه يكون حلالا وهذا يخالف لاجماع الامة وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الاسلام وان كان ثابتا ولو في صورة فالستعمل لذلك الفعل المحرم من المجتهدين اما أن يلحقه ذم من حل الحرام أو فعله وعقوبته أولا فان قيل انه يلحقه أو قيل انه لا يلحقه فكذلك التحريم الثابت في حديث الوعيد اتفاقا والوعيد الثابت في محل الخلاف على ما ذكرناه من التفصيل بل الوعيد انما جاء على الفاعل وعقوبة محل الحرام في الاصل أعظم من عقوبة فاعله من غير اعتقاد فاذا جاز ان يكون التحريم

ثابتاً في صورة الخلاف ولا يلحق المحلل المجتهد عقوبة ذلك الاحلال للحرام
لكونه معذوراً فيه فلا ن لا يلحق الفاعل وعيد ذلك انمحل أولى وأحرى وكما
لم يلزم دخول المجتهد تحت حكم هذا التحريم من الذم والعقاب وغير ذلك لم
يلزم دخوله تحت حكمه من الوعيد اذ ليس الوعيد الانوعاً من الذم والعقاب
فان جاز دخوله تحت هذا الجنس فما كان الجواب عن بعض أنواعه كانت
جواباً عن البعض الآخر ولا ينبغي التفرق بقلة الذم وكثرته أو شدة العقوبة
وخفتها فان المحذور في قليل الذم والعقاب في هذا المقام كالمحذور في كثيره
فان المجتهد لا يلحقه قليل ذلك ولا كثيره بل يلحقه ضد ذلك من الاجر
والثواب

الثاني ان كون حكم القمل مجماً عليه أو مختلفاً فيه أمور خارجة عن
القمل وصفاته وانما هي أمور اضافية بحسب ما عرض لبعض العلماء من
عدم العلم واللفظ العام ان أريد به الخاص فلا بد من نصب دليل يدل على
التخصيص إما مقرر بالخطاب عند من لا يجوز تأخير البيان وإما موسع في
تأخيره الى حين الحاجة عند الجمهور ولا شك ان المخاطبين بهذا على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا محتاجين الى معرفة حكم الخطاب فلو
كان المراد باللفظ العام في لمة آكل الربا والمحلل ونحوها التجمع على تحريمه
وذلك لا يعلم الا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وتكلم الامة في جميع
انفراد ذلك العام لكان قد أخرج بيان كلامه الى ان تكلم جميع الامة في جميع
انفرادهم وهذا لا يجوز

الثالث ان هذا الكلام انما خطبت الامة به لتعرف الحرام فتجتنبه
ويستندون في اجتماعهم اليه ويحتجون في نزاعهم به فلو كانت الصورة المرادة

هي ما أجموا عليه فقط لكان العلم بالمراد موقوفاً على الإجماع فلا يصح الاحتجاج به قبل الإجماع فلا يكون مستنداً للإجماع لأن مستند الإجماع يجب أن يكون متقدماً عليه فيمتنع تأخره عنه فإنه يفضي إلى الدور الباطل فإن أهل الإجماع حينئذ لا يمكنهم الاستدلال بالحديث على صورة حتى يعلوا أنها مرادة ولا يعلمون أنها مرادة حتى يجتمعوا فصار الاستدلال موقوفاً على الإجماع قبله والإجماع موقوفاً على الاستدلال قبله إذا كان الحديث هو مستندهم فيكون الشيء موقوفاً على نفسه فيمتنع وجوده ولا يكون حجة في محل الخلاف لأنه لم يرد وهذا تمطيل للحديث عن الدلالة على الحكم في محل الوفاق والخلاف وذلك مستلزم أن لا يكون شيء من النصوص التي فيها تمليط للفعل أفادنا تحريم ذلك الفعل وهذا باطل قطعاً

الرابع أن هذا يستلزم أن لا يحتاج بشيء من هذه الأحاديث إلا بعد العلم بأن الأمة أجمعت على تلك الصورة فاذن الصدر الأول لا يجوز أن يحتاجوا بها بل ولا يجوز أن يحتاج بها من يسمعونها من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجب على الرجل إذا سمع مثل هذا الحديث ووجد كثيراً من العلماء قد عملوا به ولم يعلم له معارض أن لا يعمل به حتى يبحث عنه هل في اقطار الأرض من يخالفه كما لا يجوز له أن يحتاج في مسألة بالإجماع إلا بعد البحث التام واذن يبطل الاحتجاج بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمجرد خلاف واحد من المجتهدين فيكون قول الواحد مبطلاً لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وموافقة محقة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا كان ذلك الواحد قد أخطأ صار خطأ مبطلاً لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا كله باطل بالضرورة فإنه أن قيل لا يحتاج به إلا بعد العلم بالإجماع صارت

دلالة النصوص موقوفة على الاجماع وهو خلاف الاجماع وحيث فلا يبقى
لنصوص دلالة فان المعتبر انما هو الاجماع والنص عديم التأثير فان قيل
يحتج به اذ لا يعلم وجود الخلاف فيكون قول واحد من الامة مبطلاً لدلالة
النص وهذا أيضاً خلاف الاجماع وبطلانه معلوم بالاضطرار من دين الاسلام
الحامس انه اما ان يشترط في شمول الخطاب اعتقاد جميع الامة للتحريم
أو يكتفى باعتقاد العلماء فان كان الاول لم يجوز ان يستدل على التحريم باحاديث
الوعيد حتي نعلم ان جميع الامة حتي الناشئين بالبوادي البعيدة والداخلين في
الاسلام من المدة القريبة قد اعتقدوا ان هذا محرم وهذا لا يقوله مسلم بل
ولا عاقل فان العلم بهذا الشرط متعذر. وان قيل يكتفى باعتقاد جميع العلماء
قيل له انما اشترطت اجتماع العلماء حذراً من ان يشمل الوعيد لبعض المجتهدين وان
كان مخطئاً وهذا بینه موجود فيمن لم يسمع دليل التحريم من العامة فان محذور
شمول اللعنة لهذا محذور وشمول اللعنة لهذا ولا ينبغي من هذا الاضرار ان يقال ذلك
من اكابر الامة وفضلاء الصديقين وهذا من اطراف الامة فان افتراقهما من هذا
الوجه لا يمنع اشتراكهما في هذا الحكم فان الله سبحانه كما غفر للمجتهد اذا أخطأ
غفر للجاهل اذا أخطأ ولم يمكنه التعلم بل المفسدة التي تحصل بفعل واحد من العامة
محرم لم يعلم تحريمه ولم يمكنه معرفة تحريمه أقل بكثير من المفسدة التي تنشأ من
احلال بعض الأئمة لما قد حرمه الشارع وهو لم يعلم تحريمه ولم يمكنه معرفة تحريمه
ولهذا قيل احذروا زلة العالم فانه اذا زل زل بزلة عالم قال ابن عباس رضي الله
عنهما وهل للعالم من الاتباع فاذا كان هذا ممفوعاً مع عظم المفسدة الناشئة
من فعله فلأن يعنى عن الآخر مع خفة مفسدة فعله أولى. نعم يفتقران من
وجه آخر وهو ان هذا اجتهد فقال باجتهاد وله من نشر العلم وحياء السنة

ما تنفر فيه هذه المفسدة وقد فرق الله بينهما من هذا الوجه فأتاب المجتهد على اجتهداه واتب العالم على علمه ثوابا لم يشركه فيه ذلك الجاهل فهما مشتركان في العفو مفترقان في الثواب ووقوع العقوبة علي غير المستحق ممتنع جليلا كان أو حقيرا فلا بد من اخراج هذا الممتنع من الحديث بطريق يشمل القسمين

السادس ان من أحاديث الوعيد ما هو نص في صورة الخلاف مثل لعنة المحلل له فان من العلماء من يقول ان هذا لا يأثم بحال فانه لم يكن ركنا في العقد الاول بحال حتى يقال لمن لا اعتقاده وجوب الوفاء بالتحليل فن اعتقد ان نكاح الاول صحيح وان بطل الشرط نأها تحل للثاني جرد الثاني عن الاثم بل وكذلك المحلل فانه اما ان يكون ملمونا على التحليل أو علي اعتقاده وجوب الوفاء بالشرط المقرون بالمقد فقط أو علي مجموعهما . فان كان الاول أو الثالث حصل النرض . وان كان الثاني فهذا الاعتقاد هو الموجب للعنة سواء حصل هناك تحليل أو لم يحصل . وحينئذ فيكون المذكور في الحديث ليس هو سبب اللعنة وسبب اللعنة لم يتعرض له وهذا باطل ثم هذا المعتقد وجوب الوفاء ان كان جاهلا فلا لعنة عليه وان كان عالما بأنه لا يجب فبحال ان يعتقد الوجوب الا ان يكون مراغما للرسول صلى الله عليه وسلم فيكون كافرا فيعود معني الحديث الي لعنة الكفار والكفر لا اختصاص له بانكار هذا الحكم الجزئي دون غيره فان هذا بمنزلة من يقول لمن الله من كذب الرسول في حكمه بان شرط الطلاق في النكاح باطل . ثم هذا كلام عام عموما انظما ومعنويا وهو عموم مبتدأ ومثل هذا العموم لا يجوز حمله على الصور النادرة اذالكلام يعود لكثرة وعيا كتأويل من تأول قوله ايما امرأة نكحت من

غير اذن وليها . على المكاتبه

وبيان ندوره ان المسلم الجاهل لا يدخل في الحديث والمسلم العالم بان
هذا الشرط لا يجب الوفاء به لا يشترطه معتقداً وجوب الوفاء به الا ان
يكون كافراً والكافر لا ينكح نكاح المسلمين الا ان يكون منافقاً وصدور
هذا النكاح على مثل هذا الوجه من اندر النادر . ولو قيل ان مثل
هذه الصورة لا يكاد يخطر ببال المتكلم لكان القائل صادقاً وقد ذكرنا
الدلائل الكثيرة في غير هذا الموضع على ان هذا الحديث قصد به المحلل
القاصد وان لم يشترط وكذلك الوعيد الخاص من اللعنة والنار وغير ذلك
قد جاء منصوصاً في مواضع مع وجود الخلاف فيها مثل حديث ابن عباس
رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن اتى الله زوارات القبور
والتخذين عليها المساجد والسرر قال الترمذي حديث حسن وزياره النساء
رخص فيها بعضهم وكرها بعضهم ولم يحرمها وحديث عقبة بن عامر رضي
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لمن اتى الذين يأتون النساء في محاشن
وحديث انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجالب
مرزوق والمحتكر ملعون وقد تقدم حديث الثلاثة الذين لا يكلمهم الله ولا
ينظر اليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم وفيهم من منع فضل مائه وقد لمن
بائع الحجر وقد باعها بعض المتقدمين

وقد صح عنه من غير وجه انه قال من جر ازاره خيلاء لم ينظر الله اليه
يوم القيامة . وقال ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكيهم
ولهم عذاب اليم المسبل والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب مع ان طائفة
من الفقهاء يقولون ان الجر والاسبال للخيلاء مكروه غير محرم وكذلك قوله

صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والموصولة وهو من أصح الأحاديث وفي
وصل الشر خلاف معروف. وكذلك قوله ان الذي يشرب في آية القصة
انما يجر جر في بطنه نار جهنم ومن الماء من لم يحرم ذلك

السابع ان الموجب للعموم قائم والمعارض المذكور لا يصلح ان يكون
معارضاً لان غايته ان يقال حمله على صور الوفاق والخلاف يستلزم دخول
بعض من لا يستحق اللعن فيه فيقال اذا كان التخصيص على خلاف الاصل
فتكثيره على خلاف الاصل فيستثنى من هذا العموم من كان معذوراً به
أو اجتهد أو تقلد مع ان الحكم شامل لغير المعذورين كما هو شامل لصور
الوفاق فان هذا التخصيص اقل فيكون أولى

الثامن انا اذا حملنا اللفظ على هذا كان قد تضمن ذكر سبب اللعن
ويبقى المستثنى قد تخلف الحكم عنه لمانع ولا شك ان من وعد وأوعد ليس
عليه ان يستثنى من تخلف الوعد أو الوعيد في حقه لمعارض فيكون الكلام
جارياً على مناج الصواب أما اذا جعلنا اللعن على فعل المجمع على تحريره أو
سبب اللعن هو الاعتقاد المخالف للاجماع كان سبب اللعن غير مذكور في
الحديث مع ان ذلك العموم لا بد فيه من التخصيص أيضاً فاذا كان لا بد من
التخصيص على التقديرين فالترامه على الاول أولى لموافقة وجه الكلام
وخلوه عن الاضرار

التاسع ان الموجب لهذا انما هو نفي تناول اللعنة للمعذور وقد قدمنا
فيما مضى ان أحاديث الوعيد انما المقصود بها بيان أن ذلك الفعل سبب لتلك
اللعنة فيكون التقدير هذا الفعل سبب اللعن
فلو قيل هذا لم يلزم منه تحقق الحكم في حق كل شخص لكن يلزم منه

قيام السبب اذا لم يتبعه الحكم ولا محذور فيه وقد قررنا فيما مضى ان الذم لا يلحق المجتهد حتي انا نقول ان محلل الحرام أعظم أثما من فاعله ومع هذا فالمعذور معذور

فان قيل فمن المماقب فان فاعل هذا الحرام اما مجتهد أو مقلد له وكلاهما خارج عن العقوبة

قلنا الجواب من وجود أحدها ان المقصود بيان أن هذا الفعل مقتض للعقوبة سواء وجد من فعله أو لم يوجد فاذا فرض انه لا فاعل الا وقد انتفى فيه شرط العقوبة أو قد قام به ما يمنعها لم يقدح هذا في كونه محرما بل نعلم انه محرم ليجتنبه من يتبين له التحريم ويكون من رحمة الله بمن فعل قيام عذر له وهذا كما ان الصنائع محرمة وان كانت تقع مكفرة باجتنايب الكبار وهذا شأن جميع المحرمات المختلف فيها فان تبين انها حرام وان كان قد يعذر من يفعلها مجتهدا أو مقلدا فان ذلك لا يمنعنا أن نعتد تحريمها

الثاني ان بيان الحكم سبب لزوال الشبهة المانعة من حقوق العقاب فان المذرا الحاصل بالاعتقاد ليس المقصود بقاءه بل المطلوب زواله بحسب الامكان ولولا هذا لما وجب بيان العلم ولما كان ترك الناس على جهلهم خيرا لهم ولما كان ترك دلائل المسائل المشبهة خيرا من بيانها

الثالث ان بيان الحكم والوعيد سبب لثبات المجتنب على اجتنابه ولولا ذلك لانتشر العمل بها

الرابع ان هذا المذر لا يكون عذرا الا مع المعجز عن ازالته والا فتي أمكن الانسان معرفة الحق فقصر فيها لم يكن معذورا

الخامس انه قد يكون في الناس من يفعل غير مجتهد اجتهدا يبيحه ولا

مقلدا تقليدا يبيحه فهذا الضرب قد قام فيه سبب الوعيد من غير هذا المانع الخاص فيتعرض للوعيد ويلحقه الآ أن يقوم فيه مانع آخر من توبة أو حسنات ماحية أو غير ذلك ثم هذا مضطرب قد يحسب الانسان ان اجتهاده أو تقليده مبيح له أن يفعل ويكون مصيبا في ذلك تارة ومخطئا أخرى لكن متى تحري الحق ولم يصدده عنه اتباع الهوى فلا يكلف الله نفسا الا وسعها

العاشر انه ان كان ابقاء هذه الاحاديث على مقتضياتها مستلزما لدخول بعض المجتهدين تحت الوعيد فكذلك اخراجها عن مقتضياتها مستلزم لدخول بعض المجتهدين تحت الوعيد واذا كان لازما على التقديرين بقي الحديث سالما عن الممارض فيجب العمل به

بيان ذلك ان كثيرا من الائمة صرحوا بأن فاعل الصورة المختلف فيها ملعون منهم عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فانه سئل عن تزوجها ليحلها ولم تعلم بذلك المرأة ولا زوجها فقال هذا سفاح وليس بنكاح لمن الله المحلل والمحلل له وهذا محفوظ عنه من غير وجه وعن غيره منهم الامام أحمد بن حنبل فانه قال اذا اراد الاحلال فهو محلل وهو ملعون وهذا منقول عن جماعات من الائمة في صور كثيرة من صور الخلاف في الحمر والزبا وغيرها فان كانت اللعنة الشرعية وغيرها من الوعيد الذي جاء لم يتناول الآ محلل الوفاق فيكون هؤلاء قد لعنوا من لا يجوز لعنه فيستحقون من الوعيد الذي جاء في غير حديث مثل قوله صلى الله عليه وسلم لمن المسلم كتمه وقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابن مسعود رضي الله عنه سباب المسلم فسوق وقتاله كفر. متفق عليهما وعن أبي الدرداء رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الطمانين واللسانين لا يكونون يوم القيامة شفعاء ولا شهداء. وعن أبي هريرة

رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي لصديق أن يكون
 لمانا رواها مسلم. وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ليس المؤمن بالطعان ولا باللمان ولا الفاحش ولا البذي
 رواه الترمذى وقال حديث حسن وفي أثر آخر ما من رجل يلعن شيئا ليس له
 بأهل الا حارت اللعنة عليه فهذا الوعيد الذى قد جاء في اللعن حتى قيل ان
 من لمن من ليس بأهل كان هو الملعون وان هذا اللعن فسوق وأنه مخرج عن
 الصديقية والشفاعة والشهادة يتناول من لمن من ليس بأهل فاذا لم يكن فاعل
 المختلف فيه داخل في النص لم يكن أهلا فيكون لاعنه مستوجبا لهذا الوعيد
 فيكون أولئك المجتهدون الذين رأوا دخول محل الخلاف في الحديث مستوجبين
 لهذا الوعيد فاذا كان المحذور ثابتا على تقدير اخراج محل الخلاف وتقدير بقاءه
 علم انه ليس بمحذور ولا مانع من الاستدلال بالحديث وان كان المحذور ليس
 ثابتا على واحد من التقديرين فلا يلزم محذور ألبة وذلك انه اذا ثبت التلازم
 وعلم ان دخولهم على تقدير الوجود مستلزم لدخولهم على تقدير العدم فالثابت
 أحد الأمرين اما وجود الملزوم واللازم وهو دخولهم جميعا أو عدم اللازم
 والملزوم وهو عدم دخولهم جميعا لانه اذا وجد الملزوم وجد اللازم واذا عدم
 اللازم عدم الملزوم

وهذا القدر كاف في ابطال السؤال لكن الذي نعتقه ان الواقع عدم
 دخولهم على التقديرين على ما تقرر. وذلك ان الدخول تحت الوعيد مشروط
 بعدم العذر في الفعل واما المذنب عذرا شرعيا فلا يتناوله الوعيد بحال والمجتهد
 مذكور بل مأجور فينتفي شرط الدخول في حقه فلا يكون داخلا سواء اعتقد
 بقاء الحديث على ظاهره أو ذلك خلافا لمعذر فيه وهذا إزام مفحم لا محيد

عنه الا الي وجه واحد وهو أن يقول السائل أنا أسلم ان من العلماء المجتهدين من يمتد دخول مورد الخلاف في نصوص الوعيد ويوعد على مورد الخلاف بناء على هذا الاعتقاد فيلزم مثلاً من فعل ذلك الفعل لكن هو مخطئ في هذا الاعتقاد خطأ يندر فيه ويؤجر فلا يدخل في وعيد من لمن بنير حق لان ذلك الوعيد هو عندي محمول على لمن محرم بالاتفاق فن لمن لمنناحرما بالاتفاق تعرض للوعيد المذكور على اللعن واذا كان اللعن من موارد الاختلاف لم يدخل في أحاديث الوعيد كما ان الفعل المختلف في حله ولمن فاعله لا يدخل في أحاديث الوعيد فكما أخرجت محل الخلاف من الوعيد الاول أخرج محل الخلاف من الوعيد الثاني واعتقد ان أحاديث الوعيد في كل الطرفين لم تشمل محل الخلاف لاني جواز الفعل ولا في جواز لعنة فاعله سواء اعتقد جواز الفعل أو عدم جوازه فاني على التقديرين لا أجوز لعنة فاعله ولا أجوز لعنة من لمن فاعله ولا اعتقد القاعل ولا اللاعن داخلاً في حديث وعيد ولا أغلظ على اللاعن اغلاظ من يراه متعرضاً للوعيد بل لعنة لمن فعل المختلف فيه عندي من جملة مسائل الاجتهاد وأنا أعتقد خطأه في ذلك كما قد أعتقد خطأ المبيح فان المقالات في محل الخلاف ثلاثة. احدها القول بالجواز. والثاني القول بالتحريم ولحق الوعيد. والثالث القول بالتحريم الخالي من هذا الوعيد الشديد وانا قد اختار هذا القول الثالث لقيام الدليل على تحريم الفعل وعلى تحريم لعنة فاعل المختلف فيه مع اعتقادي ان الحديث الوارد في توعيد القاعل وتوعيد اللاعن لم يشمل هاتين الصورتين فيقال للسائل ان جوزت أن تكون لعنة هذا القاعل من مسائل الاجتهاد جاز أن يستدل عليها بالظاهر المنصوص فانه حيثنذ لأمان من ارادة محل الخلاف من حديث الوعيد والمقتضي لارادته

قائم فيجب العمل به وإن لم يجوز أن يكون من مسائل الاجتهاد كان لعنه
محرمًا تحریمًا قطعيًا. ولا ريب أن من لمن مجتهدا لعنا محرمًا تحریمًا قطعيًا
كان داخلًا في الوعيد الوارد للاعن وإن كان متأولًا كن لمن بمض السلف
الصالح فثبت أن الدور لازم سواء قطعت بتحريم لعنة فاعل المختلف فيه أو
سوغت الاختلاف فيه وذلك الاعتقاد الذي ذكرته لا يدفع الاستدلال
بنصوص الوعيد على التقديرين وهذا بين. ويقال له أيضًا ليس مقصودنا
بهذا الوجه تحقيق تناول الوعيد بمحل الخلاف وإنما المقصود تحقيق الاستدلال
بحديث الوعيد على محل الخلاف والحديث أفاد حكمين التحريم والوعيد وما
ذكرته إنما يتعرض لنفي دلالة على الوعيد فقط والمقصود هنا إنما هو بيان
دلالة على التحريم فإذا التزمت أن الأحاديث للتوعية للاعن لا تناول لعنا
مختلفا فيه لم يبق في اللعن المختلف فيه دليل على تحريمه وما نحن فيه من اللعن
المختلف فيه كما تقدم فإذا لم يكن حراما كان جائزا أو يقال فإذا لم يقم دليل
على تحريمه لم يجز اعتقاد تحريمه والمقتضي لجوازه قائم وهي الأحاديث الثلاثة
لن فمل هذا وقد اختلف العلماء في جواز لعنته ولا دليل على تحريم لعنته على
هذا التقدير فيجب العمل بالدليل المقتضي لجواز لعنته السالم عن المعارض
وهذا يبطل السؤال فقد دار الأمر على السائل من جهة أخرى وإنما جاء
هذا الدور الآخر لأن عامة النصوص المحرمة للعن متضمنة للوعيد فإن لم
يجز الاستدلال بنصوص الوعيد على محل الخلاف لم يجز الاستدلال بها
على لمن مختلف فيه كما تقدم

ولو قال أنا استدلت على تحريم هذه اللعنة بالاجماع قيل له الاجماع منمقد
على تحريم لعنة معين من أهل الفضل أما لعنة الموصوف فقد عرفت الخلاف

فيه وقد تقدم ان لئمة الموصوف لا تستلزم اصابة كل واحد من فواده الا اذا وجدت الشروط وارتفعت الموانع وليس الامر كذلك. ويقال له أيضا كل ما تقدم من الأدلة الدالة على منع حمل هذه الأحاديث على محل الوفاق ترد هنا وهي تبطل هذا السؤال هنا كما أبطلت أصل السؤال وليس هذا من باب جعل الدليل مقدمة من مقدمات دليل آخر حتي يقال هذا مع التطويل انما هو دليل واحد اذ المقصود منه اننا نبين ان المحذور الذي ظنوه هو لازم على التقديرين فلا يكون محذورا فيكون دليل واحد قد دل على ارادة محل الخلاف من النصوص وعلى انه لا عذور في ذلك وليس بمستنكر ان يكون الدليل على مطلوب مقدمة في دليل مطلوب آخر وان كان المطلوبان متلازمين

الحادي عشر ان العلماء متفقون على وجوب العمل بأحاديث الوعيد فيما اقتضته من التحريم فانما خالف بعضهم في المعنى بأحاديثها في الوعيد خاصة فاما في التحريم فليس فيه خلاف ممتدحستب وما زال العلماء من الصحابة والتابعين والفقهاء بمدحهم رضي الله عنهم أجمعين في خطابهم وكتابهم يحتاجون بها في موارد الخلاف وغيره بل اذا كان في الحديث وعيد كان ذلك أبلغ في اقتضاء التحريم على ما ترفه القلوب وقد تقدم أيضا التنبية على رجحان قول من يعمل بها في الحكم واعتقاد الوعيد وانه قول الجمهور وعلى هذا فلا يقبل سؤال يخالف الجماعة

الثاني عشر ان نصوص الوعيد من الكتاب والسنة كثيرة جدا والقول بموجبها واجب على وجه العموم والاطلاق من غير ان يمين شخص من الأشخاص فيقال هذا ملعون ومغضوب عليه أو مستحق للنار لا سيما ان كان

لذلك الشخص فضائل وحسنات فان من سوي الانبياء يجوز عليهم الصنائع والكبائر مع امكان ان يكون ذلك الشخص صديقاً أو شهيداً أو صالحاً لما تقدم أن موجب الذنب يتخلف عنه بتوبة أو استغفار أو حسنات ماحية أو مصائب مكفرة أو شفاعاة أو لحض مشيئته ورحمته فاذا قلنا بموجب قوله تعالى « ان الذين يأكلون أموال اليتامي ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً » وقوله تعالى « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين » وقوله تعالى « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيماً ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه ناراً وكان ذلك على الله يسيراً » الى غير ذلك من آيات الوعيد أو قلنا بموجب قوله صلى الله عليه وسلم لمن الله من شرب الخمر أوعق والديه أو من غير منار الارض أو لمن الله السارق أو لمن الله آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه أو لمن الله لاوى الصدقة والمتمدى فيها أو من أحدث في المدينة حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين أو من جرازاره بطراً لم ينظر الله اليه يوم القيامة أو لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر ومن غشنا فليس منا أو من ادعى الى غير أبيه أو تولى غير مواليه فالجنة عليه حرام أو من حلف على يمين كاذبة ليقطع بها مال امرء مسلم لقي الله وهو عليه غضبان أو من استحل مال امرء مسلم بيمين كاذبة فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة أو لا يدخل الجنة قاطع الى غير ذلك من أحاديث الوعيد لم يجوز ان نعين شخصاً من فعل بعض هذه الافعال ونقول هذا الميعن قد اصابه هذا الوعيد لا مكان التوبة وغيرها من مسقطات العقوبة ولم يجوز ان نقول هذا

يستلزم لمن المسلمين ولعن أمة محمد صلى الله عليه وسلم أو لعن الصديقين أو الصالحين لانه يقال الصديق والصالح متى صدرت منه بعض هذه الافعال فلا بد من مانع يمنع لحوق الوعيد به مع قيام سيئه فعمل هذه الامور ممن يحسب انها مباحة باجتهاد أو تقليد أو نحو ذلك غاية ان يكون نوعا من أنواع الصديقين الذين امتنع لحوق الوعيد بهم لمانع كما امتنع لحوق الوعيد به لتوبة أو حسنات ماحية أو غير ذلك

واعلم أن هذه السبيل هي التي يجب سلوكها فان ما سواها طريقان خبيثان أحدهما القول بلحوق الوعيد لكل فرد من الافراد بعينه ودعوى ان هذا عمل بموجب النصوص وهذا أقبح من قول الخوارج المكفرين بالذنوب والمعتزلة وغيرهم وفساده معلوم بالاضطرار وأدلتة معلومة في غير هذا الموضع. الثاني ترك القول والعمل بموجب أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا أن القول بموجبها مستلزم للطعن فيما خالفها وهذا الترك يجر الى الضلال واللاحق بأهل الكتابين الذين اتخذوا أجارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يبدؤم ولكن أحلوا لهم الحرام فاتبعوهم وحرّموا عليهم الحلال فاتبعوهم ويفضى الى طاعة المخلوق في معصية الخالق ويفضى الى قبح العاقبة وسوء التأويل المفهوم من خفى قوله تعالى «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا»

ثم ان العلماء يختلفون كثيرا فان كان كل خبر فيه تظليظ خالفه مخالف ترك القول بما فيه من التظليظ أو ترك العمل به مطلقا لم من هذا من

المحذور ما هو أعظم من ان يوصف من الكفر والروق من الدين وان لم يكن المحذور من هذا أعظم من الذي قبله لم يكن دونه فلا بد أن تؤمن بالكتاب وتبوع ما أنزل علينا من ربنا جميعه ولا تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض وتلين قلوبنا لا اتباع بعض السنة وتفر عن قبول بعضها بحسب المادات والا هواء فان هذا خروج عن الصراط المستقيم الى صراط المنضوب عليهم والضلاليين

والله يوفقنا لما يحبه ويرضاه من القول والعمل في خير وعافية لنا
ولجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا
محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين . وأصحابه
المتخيرين . وأزواجه أمهات المؤمنين . والتابعين
لهم بإحسان الى يوم الدين
وسلم تسليما
كثيرا

وكان تمام طبعه يوم الاحد الموافق ١٧ رجب المبارك
من شهور سنة ١٣١٨ هجرية



